المرأة المصرية في فترة الاضطرابات السياسية (١٨٠١ــ١٨٠٥م)
بين الانغلاق والانطلاق

د. طارق السـيد سـليم
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ــ جامعة المنوفية

مقدمـــة

كانت فترة الاضطرابات السياسية التي حدثت في مصر عقب جلاء الاحتلال الفرنسي عنها في ١٨٠١م، سنوات مخاض، انتهت بثورة ١٨٠٥م، التي تعد حدثا فريدا في تاريخ مصر الحديث؛ حيث وُصفت بأنها أول ثورة تضع أسس الحكم الدستوري؛ حين تمكن الشعب من فرض إرادته بعزل وال وتعيين آخر، واشترط عليه أن يحكم بالعدل والشورى وإلا خُلع. فهل كان للمرأة دور فاعل في هذه الحقبة؟ أم كانت بمعزل عن هذه الأحداث الجسام في تاريخ مصر؟ وهل ذلك العصر الذي يوصَف بـــ(عصر الحريم) فرض عليها الانعزال والانزواء عن المشاركة في الأحداث العامة؟ وإن لم تكن في عزلة عنها؛ فما هو الدور الذي قامت به؟ وما حجمه؟ ومدى تأثيره وفاعليته؟

وانطلاقا من أنه لا يصح أن يكون هناك تفسير للتاريخ معفي من إعادة التقييم والنقد؛ فإن هذا البحث إذن هو محاولة لتسليط الضوء على أحوال المرأة في مطلع القرن التاسع عشر في مصر. ويناقش: مدى صحة ما استقر من قناعات لدى كثير بأن المرأة كانت كَمًّا مُهمَلا لا شأن له في صناعة الأحداث الكبرى. وهل لم تبرز للأحداث كقوة لها دور إلا في ثورة ١٩١٩؟! أي بعد حوالي قرن وربع من الزمان؟ وهل ثمة امرأة من نسوة تلك الحقبة برزت على مسرح الأحداث وكان لها تأثير وحضور لافت كما حدث في ثورة ١٩١٩؟

وبتعبير آخر، هذا البحث يناقش هل كانت المرأة في مصر في مطلع القرن التاسع عشر نائمة البتة؟ وغائبة – كما قيل– خلف جدران الحريم والنقاب والمشربيات

تشاهد المارة دون أن يتمكن الرجال من رؤيتها[1]؟ وليس لها خروج من منزلها إلا مرتين: الأولى حين تتزوج والأخرى حين تموت"[2]! وبناء على مثل هذه المرويات تكونت قناعات لدى عديد من الباحثين مفادها أن المرأة كانت ترزح تحت نير قيود شتى وأنها لهذا كانت في حاجة إلى من يدعو لتحريرها قبل نهاية القرن (التاسع عشر) نفسه!

جاء في دراسة علمية ما يلي: "اعتاد المصريون في ذلك العصر (النصف الأول من القرن١٩م) على التوجه للحمامات العامة للاغتسال، وكانت الحمامات تخصص صباحا للرجال، ومساء للنساء، وكان خروج النسوة للحمام يعد متنفسا للخروج من غياهب الحريم المغلق"[3]! وورد في دراسة ثانية: "لقد تحولت المرأة المصرية منذ الفتح التركي لمصر إلى عبدة[4] لبعض العادات والتقاليد المنتشرة...إن معظم نساء مصر في هذا الوقت لم تكن تعرفن العالم الخارجي إلا من الفتحات الضيقة التي كان يسمح لها بالنظر منها، سواء من المشربية أو الحجاب السميك الذي أسدل على وجهها وعقلها معا[5]! وجاء في دراسة (علمية) ثالثة أن المرأة في العصر العثماني عاشت في تخلف؛

١- هذا النص أُقتطع في بعض البحوث من سياقه الذي أورده استانلي لينبول؛ فأدى إلى معنى مغاير لم يقصده؛ إذ يوحي بانعزال المرأة وعدم خروجها من المنزل في حين أن النص في المصدر لا يفهم منه ذلك مطلقا؛ إذ جاء في سياق الحديث عن المنازل في القاهرة، ويتناول وصف المشربيات قائلا: "المشربية في الواقع مكان رطب للإنسان...الجالس فيها يمكنه أن يرى الناس بالشارع من حيث لا يرونه؛ فتستطيع نساء "الحريم" أن يشاهدن المارة دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيتهن. ومع ذلك فهناك نوافذ صغيرة مناسبة في المشربية يمكن فتحها إذا رغب أصحابها في ذلك. وليس جميع نساء القاهرة الجميلات ممن يدعن المارة يمشون في الطريق دون أن يأخذهن الزهو بأنفسهن فيفتحن النوافذ ليرى هؤلاء المارة أنهن جميلات حقا". استانلي لينبول: سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، إدوار حليم، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٥١، ص ٢٦.

٢- عبد المنعم الجميعي: صفحات من تاريخ المرأة المصرية في العصر الحديث، ط١، ٢٠٠٧، ص٤.

٣- سمير عمر إبرهيم: الحياة الاجتماعية في القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣١.

٤- (عبدة) هكذا في الأصل، والمقصود (أمَة)؛ حيث لا يوجد في العربية ما يُدعَى (عبدة) إنما يقال "أمة" للأنثى السوداء المُسْتَرَقَّة أي غير الحرة. بينما يُطلق على الذكر الأسود المُسْتَرَقّ "عبد". فإذا كان المُسْتَرَقّ أبيض يُسمى مملوكا، وإذا كانت المُسْتَرَقَّة بيضاء سُميت جارية. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٢٩، ١٢٤، ٦٠١.

٥- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٢.

لظهور آراء تنادي بتحريم خروج المرأة ومشاركتها الجدية في أمور الحياة العامة، وأنه تم منعها من تلقي العلم وممارسة شؤونها الشخصية إلا عن طريق رجل من أسرتها، بل إن بعض الرجال "حرموا على النساء قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إليه باستثناء سورة النور لما فيها من عقاب وتعذيب للكافرين"(!)، وأنها عاشت في انعزال حبيسة الجهل والخرافات، "ولم يكن يسمح لها بالخروج من المنزل إلا في حراسة مشددة من بعض رجال الأسرة أو الخدم، وعانت من تقاليد بالية (وتقاليع) ينكرها العقل السليم"[١]! ما سبق اقتباسه غيض من فيض تردد فحواه في دراسات عدة عالجت وضع المرأة في تلك الحقبة وقد باتت الحاجة ملحة لعرض نتائج تلك الدراسات على مائدة البحث العلمي المتأني للمراجعة وإعادة النظر؛ لمعرفة هل كانت أوضاع المرأة المصرية حقا كذلك في تلك الحقبة المنعوتة بكل البؤس والتي ألصق بها كل نقص؟!

ويُذكر أيضا أنه في عام ١٩١٩م نزلت المرأة إلى الشارع تؤازر الرجل وتشاركه في الثورة، دون اعتراض من أنصار القديم[٢]! فهل كانت تلك المؤازرة النسوية للرجل في ثورة ١٩، حدثا غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث؟

ويمكن القول إنه ثمة محددات من خلال استجلائها يبدو مدى انغلاق المرأة أو انطلاقها آنذاك، مثل: هل كانت الملكية الفردية الخاصة بالمرأة تلقى تقديرا؟ وهل كان للمرأة دور مباشر في عجلة الاقتصاد الدائرة حينئذ؟ وهل كان هناك مساواة أو ندية على نحو ما مع الرجل أمام القانون؟ وهل خرجت المرأة إلى المجال العام منفردة أو داعمة للرجل في أمور سياسية؟ وهل تلقت المرأة قدرا من التعليم؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها سيحاول البحث الإجابة عنها لتتضح معالم الصورة التي كان عليها وضع المرأة حينذاك.

١- إجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٢٩-٣٣.

٢- لطيفة سالم: المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٣٥، ٣٦.

ولن يتعرض البحث لأوضاعها المعتادة (كالزواج والطلاق والميراث ورعاية الأسرة، إلخ، إلا بالقدر الذي يحتاجه البحث)؛ حيث يصعب رصد حدوث تغييرات جوهرية ذات بال في مثل تلك الحقبة القصيرة- تميزها عن ما سبقها أو لحقها بشكل عام؛ لكن يهتم البحث هنا بدراسة مدى بروزها أو حضورها في الأحداث، في تلك الحقبة الموارة بالقلاقل.

فلم يكد المصريون يتخلصون من جرائم الفرنسيين في ١٨٠١م، حتى دهمهم عسف جديد على أيدي العثمانيين والمماليك، وأصبحت مصر مسرحا لفوضى سياسية كبيرة، وكثرت حوادث قتل واعتقال وعزل الباشوات العثمانيين. حتى تعاقب على حكم مصر خلال الفترة من ١٨٠١-١٨٠٥ ستة ولاة، قُتل منهم اثنان (طاهر باشا وعلي باشا الجزايرلي) وأُخرج ثلاثة (خسرو باشا، وأحمد باشا والي المدينة، وخورشيد باشا) من البلاد إخراجا غير كريم، الأمر الذي حدا ببعض المؤرخين أن يدعوها "عهد الانقلابات السياسية"[١]. وكان "سواد المصريين هم الذين تحملوا أضرار هذه الأحداث والمغامرات ووقع عليهم بلاء الصراع.."[٢].

ومن ثم؛ فهذا البحث محاولة لمعالجة دور المرأة منفردا في أحداث تلك الحقبة، وهل كان لها دور في مقاومة القهر والاستبداد والفساد أم وقفت موقف المتفرج؟ وخصوصا أنها تحملت من البلاء فيها ما لا يطاق، على نحو ما سيرد في ثنايا البحث.

هذا؛ وسيعالج البحث دور المرأة في تلك الحقبة من خلال العناصر الآتية:

تمهيد: المرأة المصرية قبل مطلع القرن التاسع عشر

أولا: المرأة في عهد محمد باشا أبو مرق

ثانيا: المرأة في عهد محمد خسرو باشا

ثالثا: المرأة إبان الحكومة الثلاثية

رابعا: المرأة في عهد خورشيد باشا

١- عبد العزيز الشناوي: عمر مكرم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٩٣.

٢- محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١، الجزء الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص (د).

تمهيد: المرأة المصرية قبل مطلع القرن التاسع عشر

بلغت المرأة المصرية في القرن السابع عشر منزلة كبيرة في تحصيل العلوم، بل وتولي المناصب العلمية المهمة مثل نفيسة بنت أبي الحسن البكري، التي أخذ عنها بعض العلماء. بل وصلت إحداهن لسعة علمها بالطب إلى منصب رئيس أكبر مستشفيات مصر آنذاك، وهو البيمارستان المنصوري؛ وذلك بدهي لأنه لم تكن هناك قيود على تعليم المرأة خلال ذلك العصر بل العكس؛ فقد طالب بعض العلماء بتعليم المرأة ليس علوم الدين فقط، بل العلوم العقلية أيضا، وخصوصا تعليمها طب النساء. وكانت النساء تدير الأوقاف كما يديرها الرجال، وكانت تنتخب لرئاسة بعض طوائف الحرف والصناعات، كالتمشيط والنقش. كذلك كن مراجع لتعليم النساء هذه الحرفة أو تلك، إضافة إلى ذلك كن يدرن المؤسسات الخيرية والاجتماعية. ولم يكن ثمة أماكن مخصصة للمرأة بصورة مستقلة. بل أشارت بعض المصادر إلى أن النسوة اللاتي قطعن شوطا بارزا في العلم كان تلاميذهن من الرجال. وهذا يعني أنها كانت تدرس للرجال وتعلمهم دون نكير! وقد أثبتت دراسات حديثة –كالتي قام بها أميرة سنبل وعبد الرحيم عبد الرحمن ونللي حنا ومحمد عفيفي وغيرهم– أن المرأة كانت تتمتع في العصر العثماني بقدر كبير من الحريات لم تتمتع به في العصر الحديث. وتوصلوا إلى حقيقة ذات مغزى، مفادها: عدم وجود حالة واحدة سابقة على القرن التاسع عشر رفض فيها القاضي إعطاء المرأة حق الانفصال عن زوجها بالطلاق أو بالخلع[١]. وإجمالا لقد تمتعت المرأة المصرية في العصر العثماني بضمانات كافية، تحفظ حقوقها تجاه الزوج[٢].

وإذا كان الإسلام أعطى للزوج الحق في تطليق زوجته؛ فإنه بالمقابل أعطى للزوجة الحق في أن تخالع زوجها.

١- أحمد زكريا الشلق: الحداثة والإمبريالية الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٣٠-٣٣.

٢- عراقي يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي في مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤١٠.

وتشير وثائق المحاكم الشرعية في مطلع القرن التاسع عشر إلى حالات رفع فيها زوجات دعاوى خلع على أزواجهن، انتهت بأن حكم لهن القاضي بما طلبن[١]. وتشير الوثائق كذلك إلى أن حقها كان مكفولا في حضانة الأطفال حتى سن سبع سنوات للولد وسن البلوغ للفتاة، وكانت المرأة تحتال أحيانا للاستمرار في احتفاظها بحضانة أطفالها[٢]. ومن ناحية أخرى كان احترام الملكية الفردية للمرأة أمرا مقررا؛ فالذمة المالية الخاصة بالمرأة ظل لها احترامها لها ولأولادها من ميراث الزوج المتوفى، ولا مراء في حصولها وأطفالها على ذلك[٣]. وقد بلغ احترام الملكية الفردية الخاصة للمرأة في ذلك العصر حدا كبيرا يصعب تجاوزه من قبل الرجل مهما بلغت مكانته؛ وأبرز مثال لذلك ما وقع من أمراء المماليك إزاء عثمان بك الجرجاوي الذي وصل لأكبر منصب يصل إلى أمير مملوك وهو منصب "شيخ البلد" وقد تعدى على ممتلكات زوجته (بنت البارودي)؛ فشكته إلى كبار أمراء المماليك؛ فنصحوه بالعدول عن غيه، بيد أنه أبى أن يعيد لها ما اغتصبه؛ فتحزبوا ضده وأطاحوا به من المشيخة وعينوا أميرا آخر مكانه[٤]. وفي هذا الموقف إشارة بينة إلى أن أعراف المجتمع وثقافته وتقاليده كانت تقر وتعترف بحق المرأة في ملكيتها الخاصة بل وتتحرك لحماية هذا الحق وتردع من يتغول عليه كائنا من كان!

وفي نهاية القرن الثامن عشر كان للمرأة دور في النضال ضد المحتلين الفرنسيين الذي لم يهنؤا في مصر منذ أن دخلوها حتى أُخرجوا منها. وعن هذا يقول نقولا الترك[٥]: "وكانوا من وقت دخولهم إلى حين خروجهم لم يستكنُّوا من الحرب

١- أرشيف محكمة المنصورة: ٤٦/ ١٣٨/ ٣٧/، ٥ رجب ١٢١٦ه، دار الوثائق القومية، القاهرة.
٢- أرشيف محكمة المنصورة: ٤٦/ ١٣٨/ ٣٧/، ١٣شعبان ١٢١٦ه،المصدر نفسه.
٣- أرشيف محكمة المنصورة: ٤٦/١٣٨/٣٧/، ملف١٣، د. ن. أرجح أنه رجب١٢١٦ه، نفسه.
٤- ناصر سليمان: التاريخ الاجتماعي للجواري في مصر قبيل عصر التحديث، مجلة أسطور، عدد ١، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، يناير ٢٠١٥، ص١٠١.
٥- نقولا الترك: هو نقولا بن يوسف أغا الترك، ولد عام ١٧٦٣ في دير القمر عاصمة الأمراء الشهابيين، كان أسلافه يونانيين انتقلوا من اسطنبول للعيش في لبنان؛ واعتنقوا المذهب الكاثوليكي. وكان والده وثيق الصلة بالشهابيين في عهد الأمير يوسف الشهابي (١٧٧٠-١٧٨٩). وعندما احتل نابليون مصر، أرسل الأمير بشير الشهابي (١٧٨٩-١٨٤٠) شاعر بلاطه نقولا الترك- إلى مصر لمراقبة وتسجيل الحالة العامة في البلاد؛ فأخذ نقولا يدون كل ما يتصل بأخبار حملة الفرنسيين على مصر؛ فجمع مادة تاريخية مهمة. واتصل نقولا بخدمة نابليون حيث دخل الفرع العربي للديوان. وفي عام ١٨٠٤ ترك نقولا مصر، وعاد إلى دير القمر ومعه ثروة كبيرة. وتوفي في ١٨٢٨. يرى بعض الباحثين -وهم على حق- أن نقولا الترك كان واضح الميل بل التعصب للفرنسيين. واتبع طريقة اليوميات والحوليات في تأريخه واقتصر على تسجيل الأحداث، ولم يتعد ذلك إلى التعليل والنقد، وكتب بلغة عامية ركيكة. نقولا الترك: حملة بونابرت إلى الشرق، دراسة وتحقيق: أمل بشور، جروس برس، طرابلس – لبنان، ١٩٩٣، ص ص ٩-١١. وعمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ص ٨٢ – ٨٦.

والقتال والمنازعة والجدال وقد مات منهم خلق كثير وأهلكوا من الإسلام (يقصد المسلمين) عالم لا يرام"[١]؛ ففي الإسكندرية مثلا: التف أهلها حول السيد محمد كريم وشرعوا يدافعون معه عن المدينة بشجاعة واستماتة، واشترك الرجال والنساء في القتال[٢]، وكتب بونابرت إلى حكومة الإدارة يقول: "إن كل بيت كان قلعة"[٣]. وفي الشرقية تم إلقاء القبض على مجموعة تضم سبعين من الرجال والنساء والأطفال وأُرسلوا إلى السجن في القاهرة، وقد وصفهم الفرنسيون بـــ(اللصوص)[٤]. وما كانوا إلا ثائرين ضد الاحتلال. وفي المنوفية مثال آخر لدور المرأة: عندما اصطدم الجنرال فوجيير Fujière – بعد أن غادر منوف في ١٧٩٨/٨/١٣م، متجها صوب الغربية– بقريتي غمرين وتتا؛ إذ ثار أهالى القريتين، وحملوا السلاح وأغلقوا الأبواب في وجه الجنود؛ فحاول الجنرال فوجيير عبثا أن يكره البلدتين على فتح أبوابهما؛ فلم يستطع، ولما أعيته الحيل طلب المدد من الجنرال زويونشك Zoyonchek الذي كان مرابطا بمنوف؛ فأمده بقوة من جنوده، وتعاونت القوتان على إخضاع القريتين اللتين دافع أهلهما دفاعا شديدا، واشتد القتال واشتبك الأهالى والجنود في الطرقات، خاصة في غمرين. قال الكابتن فيروس Ferus: "جاءنا المدد وتعاونت الكتيبتان على مهاجمة قرية غمرين، فأخذناها عنوة بعد قتال ساعتين وقتلنا من الأعداء (يقصد الأهالى) من أربعمائة إلى خمسمائة، بينهم عدد من النساء كن يهاجمن جنودنا بكل بسالة وإقدام". هكذا كانت المرأة المصرية تشارك الرجال في الجهاد ضد الغزاة الفرنسيين، وقد جاءت الشهادة من عدو[٥].

١- نقولا الترك: مصدر سابق، ص ٢٧٥.
٢- عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص٣٥.
٣- كرستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندرواس، مراجعة د.محمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٨.
٤- جوديث تاجر: نساء مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة هالة كمال، المركز القومي للترجمة، عدد ١٢١٤، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٣١٨-٣١٩.
٥- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٣١٣ -٣١٤.

ومما سبق يبدو بجلاء أنه كان للمرأة المصرية دور فاعل إبان العصر العثماني في شتى نواحي الحياة وأنها لم تكن غائبة ولا منسحبة كما يظن الكثير.

أولا: المرأة في عهد محمد باشا أبو مرق

رافق جلاء الفرنسيين عن القاهرة والجيزة تظاهرات حماسية؛ إذ يتفق كل من نقولا الترك والجبرتي على خروج العامة[١] والخاصة لإعلان فرحتهم بخروج الفرنسيين ودخول العثمانيين. يقول نقولا الترك: "تهض بليار[٢] بالعساكر الفرنساوية من القاهرة إلى الجيزة في ٢٨ صفر ١٢١٦ه (١٠ يوليو ١٨٠١م) وخليت مصر من الفرنساوية ودخلت عساكر الوزير(الصدر الأعظم يوسف ضياء[٣]) للمدينة وكان فرح لا يوصف عند الإسلام.."[٤]. ويصف الجبرتي: "فرح الناس كعادتهم بالقادمين، وظنوا فيهم الخير وصاروا يتلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون لقدومهم، والنساء يلقلقن (يزغردن) بألسنتهن من الطيقان (النوافذ) وفي الأسواق،...وخرجت البنت من خدرها واكتروا (استأجروا) الدور المطلة على الشارع بأغلى الأثمان، وجلس الناس على السقايف والحوانيت صفوفًا". وأقبل الصدر الأعظم في موكب عظيم، "وخلفه اثنان ينثرون دراهم الفضة على المتفرجين من النساء والرجال،..وممن قدم

[١]- العامة: يقصد بهم أولئك الذين لا يملكون أدوات اقتصادية (ورش أو حوانيت) وهم أهل مهن متجولون (حمارون وعتالون وبائعون جائلون) وبوابون وعمال باليومية وعمال الطوائف المهنية. وقدر عدد هؤلاء الكادحون في وصف مصر بنحو ٤٥ ألف شخص منهم ٣٠ ألفا يعملون خدما وسقائين ومؤجري حيوانات النقل، أما الباقي (١٥ ألفا)؛ فهم من فئات مختلفة تعمل باليومية أو بمرتب. أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩١، ص ٧٤.

[٢]- بليار: هو الجنرال الفرنسي "أوجيست بليار، ولد في فاندي في ١٧٦٩، كان قائد الفرنسيين في هجومهم على حي بولاق في ١٥/٤/١٨٠٠م، فحطموا المتاريس التي أقامها المصريون وأحرقوا حي بولاق بعد اقتحامه. وتوفي في ١٨٣٢م. Gaston Homsy, M. :Un Egyptien colonel dans L'armee de Napoleon B.I.E. Vol. X. (1928)P. 89. & Deherain, Histoire, Op. Cit. Vol.V. P. 493.

[٣]- تقلد يوسف ضياء منصب الصدر الأعظم سنة ١٧٩٨م في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٨م)، وكان من أنصار التجديد والإصلاح في الدولة العثمانية ترك المنصب في عام ١٨٠٥م. Lewis, B. : The Emergence of modern Turkey Studies in middle Eastern history,London, 1961, P 58.

[٤]- نقولا الترك: مصدر سابق، ص ص ٢٦٩- ٢٧١.

صحبته من أكابر دولته محمد باشا المعروف بأبي مرق...فكان يومًا مشهودًا وموسمًا وبهجة وعيدًا"[١].

وهكذا؛ لم تغب المرأة عن المشهد فرُصِد رد فعلها على جلاء الفرنسيين وعودة العثمانيين في صورة بسيطة حين أطلقت الزغاريد من النوافذ بل النزول إلى الشوارع للفرجة. وهذا يبدي عدم احتجابها وبروزها وانفتاحها ويوهي فكرة الانغلاق والانعزال على النحو الذي يظنه الكثير.

وهكذا أقبل محمد باشا أبو مرق[٢] ليكون أول وال على مصر عقب جلاء الفرنسيين[٣]؛ فدخلها بموكب حافل وفرح الناس بقدومه -كما يصف علي باشا مبارك- ظنا أن ينالوا الراحة والأمن؛ فخاب ظنهم وانعكس مأولهم؛ لعدم

١- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد العزيز جمال الدين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ج٥، ط٢، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١٩٥-١٩٧.

٢- كان محمد باشا أبو مرق هذا كان واليا على أنحاء من فلسطين كغزة والقدس ويافا والخليل. الجبرتي: المصدر نفسه، ج٦، ، ص٨١.

٣- كانت القوات العثمانية الموجودة في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية تتألف من جيشين: الأول؛ بري، يخضع مباشرة لقيادة الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا، وكان معه في معسكره الريس أفندي أي وزير خارجية الدولة العثمانية، وكانت قوات هذا الجيش تبلغ ما يقرب من ٢٥,٠٠٠ جندي. وكان الجيش الثاني؛ بحري، بقيادة أمير البحار حسين باشا قبطان وكانت قواته تبلغ ما يقرب من ٦٠٠٠ جندي. وكان معنى ثنائية القيادة إمكانية وقوع تنافس بينهما في بعض الأمور، مثل ترشيح إحدى الشخصيات لولاية مصر. ومما يلفت الانتباه أن أكثر المراجع حين تعالج أحوال مصر بعد جلاء الغزوة الفرنسية في ١٨٠١م تذكر محمد خسرو باشا بحسبانه أول وال حكم مصر! وهذا غير دقيق؛ فقد تولاه قبله محمد باشا أبو مرق. وعلى الرغم من أنه لم يمكث في الولاية سوى ما يزيد على الشهرين بقليل، بيد أنه لا يصح إغفال ذكره على النحو الذي نلاحظه؛ لا سيما وأن غيره حكم مصر في تلك الفترة المضطربة مدة أقل، ومع ذلك يذكر اسمه دون إغفال، ونقصد بذلك طاهر باشا كـ(قائمقام) الذي مكث في الحكم حوالي ثلاثة أسابيع. وأحمد باشا والي المدينة الذي لم يقض في الحكم سوى يوم وليلة. وعلى باشا الجزايرلي الذي رغم توليه رسميا منصب الولاية (حوالي ستة أشهر) إلا أنه لم يصل لمقر الحكم؛ فقتل قبل أن يصل إلى القاهرة! وهذا معناه أنه لم يحكم يوما ولا ليلة. أما محمد أبو مرق فقد وصل القاهرة ومارس العديد من مظاهر السلطة، رغم أنه كان بمصر من هم أعلى منه رتبة ولهم الحل والعقد وهما الصدر الأعظم يوسف ضيا وحسين باشا قبطان. ومن دلائل تولي (أبو مرق) باشوية مصر أن الجبرتي ذكره مرات عدة يمارس بعض مهام الولاة (مثل حضوره الاحتفال بوفاء النيل في شهر توت القبطي؛ حيث يقوم الباشا بكسر السد في حضور الأمراء والأشراف والعلماء وغيرهم، ابتهاجا بارتفاع منسوب مياه النيل التي تحمل الرخاء للبلاد. وقيامه بتوزيع العوائد وخلع الخلع ونثر الذهب والفضة. واستلامه المحمل الشريف في موكب الولاة بصحبة الأمراء وكبار العلماء ونقيب الأشراف). ورغم أن الجبرتي ذكره بصفته مرشحا لولاية مصر تارة وبصفته واليا على مصر تارة أخرى، إلا أنه حين ذكره للمرة الأخيرة في ٢١ سبتمبر ١٨٠١ قال: "ورد الخبر بتولية محمد خسرو باشا على مصر، وأشيع عزل محمد باشا أبو مرق وسفره إلى بلاده". ولا يعزل أحد من منصب لم يتوله! ولكن لم يشر الجبرتي إلى ما وقع من خلاف بين حسين باشا والصدر الأعظم على هذا التعيين؛ فقد رغب الصدر الأعظم في إسناد ولاية مصر إلى محمد باشا أبي مرق، ونفذه فعلا، ولكن نفوذ حسين باشا قبطان الذي سعى لتقليد خسرو ولاية مصر تغلب على إرادة الصدر الأعظم؛ فاستطاع أمير البحار بنفوذه لدى السلطان سليم الثالث وتأثيره عليه -كان قد تربى معه- أن يستصدر فرمانا بإسناد ولاية مصر إلى خسرو باشا الذي كان كتخدا (وكيل) حسين قبطان ومن خاصة أصدقائه. ويتفق نقولا الترك مع الجبرتي في تولي أبو مرق منصب الولاية في مصر ولكنه- نقولا الترك- يقدم توضيحا أكثر حول ذلك؛ فيقول إن الصدر الأعظم ألبس (عيّن) محمد باشا أبو مرق حكم مصر؛ "فاشمأزت العساكر العثمانية، وبلغ ذلك إسلامبول فأخرج قبطان باشي أمر من حضرت السلطان سليم (الثالث) بعزل محمد باشا أبو مرق وألبس والي على مصر محمد باشا (خسرو) بموجب خط شريف فوصل الخبر إلى الوزير الأعظم بمصر فقال السمع والطاعة". هكذا يصرح كل من الجبرتي ونقولا الترك وعلي مبارك بتولية (أبو مرق) حكم مصر ثم عزله. علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية، ج١، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٦٣. الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص ص٣٦٦،٢٠٢،١٩٩،١٧٧. وعبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج٢، ص ص٢٩١،٢٩٠. ونقولا الترك: مصدر سابق، ص ص ١٣٣- ٢٧٠. وجلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون تاريخ، ص ٥٥٦. وعراقي يوسف: مرجع سابق، ص ٤٢٠.

قيامه برعاية المصالح؛ فإن النصاري الأروام[1] الذين كانوا مع الفرنسيين انضموا للأرناؤود والأتراك في إيذاء المسلمين وأخذوا يعربدون في أنحاء القاهرة وينهبون الأهالي ويطردونهم من منازلهم ويسكنونها. واستعملوا في السلب أنواع الحيل؛ فربما جلس العسكري عند دكان بدعوى الاستراحة أو شراء شيء ثم يقوم ويعود بعد قليل زاعما إنه نسي كيسه أو فقد دراهمه ويجعل ذلك سببا لإهانة صاحب الحانوت ونهب ما لديه، وعم منهم الفساد وشاركوا الباعة فيما يبيعون وساهموا التجار فيما يربحون"[2].

وهكذا عانت المرأة؛ فبعد الزغاريد عانت التشريد حين اغتصب العسكر دارها، وتضررت ماديا ومعنويا من احتيالهم وظلمهم، ولم يكن هذا قاصرا على القاهرة وحدها بل امتد للأرياف التي وقع فيها ما هو أسوأ.

وضاق الخناق بالخلق خصوصا في الأرياف؛ فإن العسكر صاروا يقتلون ويخطفون الصبيان والبنات ويفتضون العذارى ومن دافع عن عرضه قتلوه ولا معارض ولا مغيث[3].

ورغم أن أبا مرق كان هو الباشا الوالي، إلا أن الصدر الأعظم بدا بجلاء أنه الآمر الناهي على الحقيقة ولعل من دلائل ذلك أن القرارات المهمة كانت تصدر عنه ومن ثم كان بدهيا أن تتوجه الاحتجاجات ضده، على النحو التالي.

<u>مظاهرة ١١ سبتمبر ١٨٠١م ودلالاتها:</u> إذا كانت المرأة قد خرجت للاحتفال بالعثمانيين وقدومهم؛ فقد خرجت أيضا للاحتجاج ضد جورهم؛ حين سعى الصدر الأعظم يوسف باشا -الذي أقام في مصر حوالي سبعة أشهر-[4] لجمع

---

[1] - الأروام: هم اليونانيون، على نحو ما ذكر رفاعة الطهطاوي من أن المتأخرين منهم (اليونانيين) "يشتهرون باسم الأروام". رفاعة الطهطاوي: تخليص الإبريز في تلخيص باريز، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥٣.

[2] - علي باشا مبارك: مرجع سابق، ص١٦٣.

[3] - نفسه، ص ص١٦٣، ١٦٤.

[4] - نقولا الترك: مصدر سابق، ص١٣٤.

الضرائب عن السنوات الثلاث (١٧٩٨-١٨٠١م) من الملتزمين، بيد أنهم لم يقبلوا هذا[١]، ولم تتخلف المرأة عن مشهد الاحتجاج بصوت عال على الضرر الواقع جراء ذلك لدى رأس السلطة في مصر آنذاك.

يروي الجبرتي أنه في ١١ سبتمبر ١٨٠١م "تجمع النساء والفلاحون والملتزمون والوجاقلية ببيت الوزير (الصدر الأعظم) بسبب الالتزام..فلما اجتمعوا وصرخوا سأل الوزير عن ذلك، فأخبروه؛ فأمر بكتابة فرمان بالإطلاق[٢] والإذن للملتزمين بالتصرف، ووجهوا الأمر إلى الدفتردار[٣]؛ فكتب عليه ثم إلى الروزنامجي[٤] كذلك.."[٥]. ولم يكن أحد الباحثين مبالغا حين عَدَّ مشاركة المرأة في هذه المظاهرة أمام الصدر الأعظم "أفعالا سياسية على الملأ"؛ لأن مصالحا تعرضت للتهديد[٦].

---

1 - Owen, R.: Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development, Oxford University Press, 1969,P 20.

٢- فِرْمان بالإطلاق: فرمان تعني مرسوم أو أمر أو قرار سلطاني، ومعلوم أن كلمة فرمان يعني أمر أو مرسوم من السلطان العثماني، لكن الجبرتي هنا استعملها بمعناها العام بمعنى مرسوم أو قرار. أما فرمان بالإطلاق: "أوتلاق" هي الأرض المعفاة من الضرائب. عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، المركز القومي للترجمة، ط٢، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٩٤. وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٨٦، ص٨٨. وفرمان بالإطلاق تعني بالإعفاء من الضرائب عن حقبة سنوات الحملة الفرنسية الثلاث.

٣- الدفتردار: يقوم على حفظ الوثائق المثبتة لموارد الدولة وعائداتها ومستحقاتها النقدية والعينية، كما يقوم بحفظ الوثائق المتعلقة بمصروفات الدولة ونفقاتها، ويعد التقارير الخاصة بما يتوافر في الخزانة العامة من فائض مالي أو عجز، ويقترح الوسائل الكفيلة بتغطية العجز، لذا فهو بمثابة الأمين على اقتصاد الدولة فهو أشبه بوزير الخزانة (المالية) والاقتصاد في زماننا. وعندما اتسعت الإمبراطورية العثمانية عين دفتردار في كل إقليم يقوم على شؤون المال والاقتصاد فيه. محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٤٦، ٤٧.

٤- روزنامة: كلمة فارسية من مقطعين روز وتعني اليوم، ونامة وتعني الكتاب أو الوثيقة وترجمتها: الوثائق اليومية أو الكتب الدورية. محمد نور فرحات: مرجع سابق، ص ٥٤.

٥- الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص٣٦٤.

٦- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ٣٢٢.

لقد كان السلطان العثماني يأمل أن يستعيد سيطرته على مصر وأن يشرف على مصادر دخلها بعد جلاء الفرنسيين في عام ١٨٠١ واستند على قانون الفتح الإسلامي؛ حيث ذهب السلطان إلى أن الغزو الفرنسي لمصر قد أنهى الأوضاع التي أقامها سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) على أثر فتحه مصر ١٥١٧م، ومن ثم فإن كل الإجراءات التي انبثقت عن إرساء الحكم العثماني قد أصبحت باطلة. كما ذهب السلطان إلى أن استرداده لمصر من أيدي (الكفار) بقوة السلاح يعطيه الحق كاملا في حكمها وفقا للشروط التي تطبَّق على البلاد المفتوحة، وأن له -باعتباره سلطانا وإماما في الوقت نفسه- الحق الشرعي في ملكية أرض مصر، وامتياز إعادة تنظيم تلك الأرض بأي طريقة يعتبرها مناسبة. ومن ثم؛ فلم تكد القوات الفرنسية بقيادة بليار تجلو عن القاهرة في ١٠ يوليو ١٨٠١م حتى اتخذ العثمانيون الخطوة الأولى لتنفيذ سياسة السلطان؛ فأصدر الصدر الأعظم تعليماته إلى كل القرى تقضي بعدم دفع ضرائبها إلى ملتزميها بغير موافقته. ثم أبلغ الملتزمين أن دفع الضرائب إلى الإدارة الجديدة سيصبح بأثر رجعي عن فترة الاحتلال الفرنسي (١٧٩٨-١٨٠١م)، بيد أن الملتزمين احتجوا ورفضوا فتصاعد الصدام؛ فقرر الصدر الأعظم إلغاء حق الملتزمين في جباية الضرائب، وأصدر تعليمات إلى الأقباط[١] بالتوجه فورا إلى القرى؛ لجباية الضرائب مباشرة لحساب الحكومة. وبعد ذلك بقليل في ١١ سبتمبر ١٨٠١م تظاهر الملتزمون أمام مقره (يوسف باشا)؛ فاستجاب لمطالب المتظاهرين ووافق على سحب أمره والسماح للملتزمين بجباية الضرائب كالمعتاد[٢].

وهكذا برزت المرأة في هذا الحدث الجلل، ويعد هذا دليلا آخر على حضورها وعدم انسحابها وعدم غيابها عن المشهد العام؛ فهي (صاحبة التزام) مثلها مثل الرجال

١- يقصد بالأقباط: الصرافين؛ فلقد كان بكل قرية صراف قبطي (أي مسيحي) يعينه المباشر(المشرف، الملاحظ، مأمور التنفيذ) أو الملتزم وكان من مهامه استلام الدخل الذي يحصله مشايخ البلد من الفلاحين. هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص ٦٢، ٦٣، ٤٣٣.

٢- هيلين آن ريفلين: نفس المرجع، ص ص ٦٢، ٦٣.

سواء بسواء، ومَن لم تكن صاحبة التزام باسمها؛ فهي تدفع أو من يعولها يدفع – سواء كان زوجا أو أبا ـــــ ضريبة للملتزم، الذي بدوره سيحصلها من الفلاحين مرة أخرى إن تم تنفيذ القرار بتحصيل ضريبة الالتزام عن السنوات الثلاث التي احتل الفرنسيون فيها مصر. وإزاء هذا القرار الجائر؛ فلا غرو أن تخرج المرأة محتجة معهم جنبا إلى جنب، بشكل عفوي، دون استنكار من قبل الرجال أو العلماء آنذاك.

وإن سجلات المحاكم في مطلع القرن التاسع عشر تشير بجلاء إلى الدور الذي لعبته المرأة في جميع أوجه الاقتصاد المصري تقريبا بدءا بالأنشطة التجارية الصغيرة إلى إدارة الوقف[١] والالتزام والشراكة التجارية؛ إذ تشير تلك السجلات إلى وجود العديد من النساء اللواتي كن صاحبات التزام وكن يقمن بإدارته فعليا[٢]. وإن نظرة المجتمع للمرأة بحسبانها قادرة على إدارة الممتلكات نشأت بصورة طبيعية من الـــأداور الفعالة التي قامت بها ضمن سلسلة الإنتاج والتوزيع الاقتصادي. وقد تأكدت كفاءة المرأة من خلال العديد من الملتزمات اللواتي كن يقمن بإدارة قدر كبير جدا من الأملاك. وهكذا تحكمت المرأة في جزء لا يمكن إغفاله من أملاك المجتمع[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه أضحى يُنظر إلى الالتزام منذ منتصف القرن السابع عشر كوظيفة حكومية. وأن العثمانيين منذ نهاية القرن السابع عشر جعلوا أراضي الالتزام حيازة مدى الحياة وقابلة للتوريث، الأمر الذي جعل الملتزمون يتصرفون في التزاماتهم كملاك في كافة الأنحاء؛ فزاد ذلك من جاذبية الالتزام كمجال للاستثمار، كما أدى إلى نشوء سوق المضاربة فيه، وأدى أيضا إلى تغير الأوضاع الاجتماعية للملتزمين الذين كانوا من العسكر في بداية الأمر، ولكن منذ بداية القرن الثامن عشر لحق بهم أعداد متزايدة من التجار والعلماء والنساء[٤]. وقد دخلت المرأة مجال الالتزام

١- الوقف: جمعها أوقاف، هي أرض زراعية أو أي صورة من صور الثروة ترصد ملكيتها لصالح الأعمال الخيرية أو الجهات دينية. عفاف لطفي السيد: مرجع سابق، ص ص ٥٨٨، ٥٩٨.

٢- أرشيف محمكة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٨٧، ٤٥٠، ٤٨٨، ٦١٤، ٦٤١، ٦٥٠، ٦٨٢، ٧٠٢، ١٢١٦، ٧٣١هـ/١٨٠١-١٨٠٢م. دار الوثائق القومية، القاهرة.

٣- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ٢١٨.

٤- كينيث كونو: فلاحو الباشا، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٥٩-٦٨.

لأول مرة في عام ١٧٣٢م، ثم زاد عدد النسوة الملتزمات حتى وصل في نهاية القرن الثامن عشر إلى ٥٨٠ ملتزمة، وأصبحن يمثلن النسبة الثالثة من حيث العدد بين الملتزمين؛ حيث وصلت نسبتهن إلى ١٣.٣% من النسبة الكلية[١] بالمقارنة بلا شيء قبل قرن ونصف[٢]. وقد بلغ الأمر أن بعض القرى كان أغلب ملتزميها من النساء، بل إن بعض القرى كان كل ملتزميها من النساء[٣].

وقد دخلت المرأة ميدان الالتزام نتيجة عوامل عدة منها: أولا: أن عدم الإحساس بالأمان في نهايات القرن الثامن عشر حدا ببعض البكوات إلى تسجيل حيازاتهم بأسماء نسائهم أو بناتهم أو جواريهم مع احتفاظهم بالوصاية عليهن[٤]. وقد حذا الملتزمون الآخرون حذو البكوات المماليك في كتابة التزاماتهم بأسماء النساء[٥]. ثانيا: حق التوريث الذي اكتسبه الملتزمون لحصص التزامهم أتاح الفرصة للمرأة أن ترث بعض الالتزامات أو حصصا من التزامات الزوج أو من لها ولاية شرعية عليه[٦]. ثالثا: شراء النساء لبعض الالتزامات التي عرضها للبيع كثير من الملتزمين بثمن بخس أواخر القرن الثامن عشر نتيجة الأعباء المالية الكبيرة التي غدت تفرض على الأراضي الزراعية باسم الفرد والكلف والضرائب البرانية (الإضافية أو الاستثنائية) وتكرارها والمغالاة فيها[٧]. فيبدو أن حيازة الالتزام جذبتها – كما جذبت غيرها من المستثمرين– حين صار ذلك ممكنا، وبدت بجلاء فوائدها، وكان نساء الصفوة يستثمرن أموالهن في كافة المجالات. وأصبحت حيازتهن للالتزام علامة على تحوله إلى حقل من حقول الاستثمار[٨].

١- عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ص ١١٣- ١١٤.
٢- كينيث كونو: مرجع سابق، ص٦٦.
٣- عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ١١٤.
٤- كينيث كونو: مرجع سابق، ص٦٨.
٥- عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ١١٥.
٦- نفسه، ص ١١٥.
٧- نفسه، ص ١١٥.
٨- كينيث كونو: مرجع سابق، ص٦٨.

ولكي تبرز أهمية كون المرأة ملتزمة وقيمة ما يمثله هذا في المجتمع لابد من ذكر أهم المزايا والحقوق التي كان يتمتع بها الملتزم والتي كانت على النحو التالي:

عند شراء حق الالتزام كان الملتزم يتسلم عقدا مع أمر مكتوب لمشايخ وفلاحي حصة القرية يأمرهم بطاعة الملتزم ودفع الضرائب إليه أو إليها؛ لأن الملتزم بحكم صك الالتزام مسؤول عن تسليم ضرائب الأرض والإشراف على زراعتها. وله امتياز اختيار مشايخ حصة القرية، والموافقة على توريث الانتفاع أو منعه، ونقل حق الانتفاع من مزارع لآخر، ولا يستطيع المزارعون أن يكتسبوا حق الانتفاع لقطعة من الأرض إلا بموافقة الملتزم، وبالتالي يتعهدون بدفع التزاماتهم المالية له أو لها. وبمعنى آخر كان الملتزم من الناحية القانونية نائب السلطان، أو نائب الحكومة؛ وكان ينظر إلى الالتزام كوظيفة حكومية –كما سبق الذكر– ومن ثم كانت المرأة الملتزمة إذن مسؤولة ليس فقط عن تسليم الضرائب المطلوبة على قريتها ولكن أيضا عن تنظيم أعمال الري وشؤون الزراعة، وكان مطلوبا منها توفير كل ما ينقص قريتها من البذور أو المواشي، بالإضافة إلى الضريبة الأساسية (الميري) المطلوبة للخزانة، وكان يحق لها أن تجمع مقدارا إضافيا لنفسها كفائدة أو فائض، فضلا عن أنها كانت توافق على حيازة القرويين للأرض ونقلها من حائز إلى آخر، وتسليمها للورثة، وكانت مسؤولة عن إعادة توزيع الأرض المتروكة التي خلت بموت صاحبها دون وريث، والأرض التي يعجز الفلاح عن زراعتها أو دفع ضريبتها. كما امتد حق الملتزم في الأوسية إلى التصرف في الأرض؛ لأنه يحوز حق الانتفاع بها ولأنها كانت جزءا من الالتزام[١].

وكان للملتزم حق تعيين الوكيل أو القائمقام للإشراف على حصة التزامه، ويوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة لديه بشهادة شيخ القرية. كما يقوم بدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل في زراعة أرض الأوسية[٢] إذا لم تكن هناك سخرة، أما

١- نفسه، ص ص٥١، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٨.

٢- أرض الوسية: حصة (الالتزام) المخصصة للملتزم كمنحة لاستعماله الخاص مقابل قيامه بمهمة جمع الضرائب. هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص٤٢٥. وعفاف لطفي السيد: مرجع سابق، ص ٥٩٨.

إذا وجدت السخرة؛ فلا يدفع أجرا إلا للفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث. وكان الملتزم يمنحه في بعض الحالات سلطة تخصيص مقابل من الغلال لأفقر عناصر الزراع؛ نظير ما قدموا من خدمات. وكان الوكيل ينوب عن الملتزم في كثير من الأمور التي تتعلق بإدارة حصة الالتزام؛ فهو يحضر عمليات مسح الأراضي نيابة عنه ويتسلم الأموال الخاصة به من مشايخ القرية وغير ذلك. وكان الملتزم يعين شيخ القرية الذي كان بمثابة وسيط بين الملتزم والفلاحين، وكان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المتنفذ في القرية وكانوا من أبناء القرية نفسها، وكان في كل قرية شيخ أو عدد من المشايخ. وكان هؤلاء المشايخ وكلاء عن الفلاحين يتحدثون باسمهم ويتصرفون في أمور الفلاحين الخاصة نيابة عنهم، دون الرجوع إليهم في غالب الأحيان. وكان الملتزم يعين أيضا الشاهد من فلاحي القرية، وكانت مهمته تسجيل أطيان القرية في دفتر لديه (سجل الشاهد)، ويسجل المال المقرر على كل فلاح، وكان عمل الشاهد هو الأساس لعمل الصراف الذي يقوم بجمع المال الميري والضرائب الأخرى. وكان الملتزم يعين الصراف الذي يقوم بجباية الأموال المقررة على الفلاحين، طبقا لما هو مدون بسجل الشاهد[١]. وكان من حق الملتزم توريث حصة الالتزام لأولاده أو مماليكه، ومن حقه بيعها لمن يريد كاملة أو أجزاء منها. ومن حقه أيضا رهن حصة التزامه[٢].

وكل هذه المهام والأعباء التي كانت تقوم بها المرأة كملتزمة تعد دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على ما كانت تتمتع به حينذاك من فاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وثمة قضية تعود إلى عام ١٨٠٢م، تؤكد بجلاء أنه كان للملتزم –سواء كان رجلا أو امرأة– سلطة واضحة في أمر حيازة أراضي الفلاحين الزراعية، فقد جاء أن رجلا من إحدى قرى المنصورة رفع دعوى ضد من اغتصب منه ثلاثة أفدنة كانت في

[١]- عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ص ٣٦: ٥٠.
[٢]- نفسه، ص ص١٠٠: ١٠٢.

"أثره"[١] وأثر أخيه المتوفى؛ فقضى الملتزم له ومكَّنه من قطعة الأرض المتنازع عليها. وحين رفع الأمر للمحكمة أقر القاضي بأن قطعة الأرض من حق من مكَّنه الملتزم منها[٢].

وكان من المعتاد أن الملتزم يعيش في المدينة ويقضي قليلا من الوقت في دار الوسية مقر إقامته أو إقامتها في القرية. وفي أغلب الأحوال يبدو أن الملتزمين ووكلاءهم أو القائمقاماتهم كانوا حريصين على الاستعانة بالمشايخ في إدارة قراهم. وكان المشايخ بفضل مكانتهم في مجتمع القرية هم الاختيار الطبيعي للسلطات للقيام بدور الوسطاء بينها وبين القرويين، وبمزيج من الترغيب والترهيب، يمكن الاعتماد عليهم لضمان الهدوء وعوائد الالتزام. والدور المزدوج للمشايخ كرؤوس لعشائرهم ووكلاء للملتزمين كان جليا؛ فكان كل ملتزم يختار من بين الفلاحين –حائزي الأرض ودافعي الضرائب– مزارعا رئيسا، يكون قائدا للآخرين ويحمل اسم شيخ البلد. وقد يوزع الملتزم الذي يكون في حيازته قسما كبيرا من قرية ما، مسؤولية هذا القسم بين المشايخ، ولهذا؛ فإن القرية قد يكون لها مشايخها المتعددين، في حال كونها في حيازة ملتزم واحد أو أكثر من ملتزم. ورغم أنه من المفترض أن الملتزم يملك السلطة لتعيين المشايخ وغيرهم من الموظفين في أقسام الالتزام الخاصة بهم، فالحقيقة أن الملتزمين نادرا ما كانوا ينقلون هذه الواجبات من عائلة لأخرى. "ولم يحدث ذلك أبدا بلا سبب ظاهر". وبالطريقة نفسها كان من المتعارف عليه أن شيخ المشايخ يخلفه ابنه. وقد يقوم الملتزم بتقليد أحد المشايخ السلطة في القرية بشكل رسمي بإهدائه عباءة ويرد الشيخ المجاملة بهدية من النقود أو الحبوب، أو أحيانا بحصان وفي بعض القرى رتب المشايخ مبلغا يدفع سنويا للملتزمين. وكانت الملتزمات ينتمين لنفس الطبقة الاجتماعية

١- أثر: مساحة محددة من أرض الفلاح تزرعها العائلات كل على حدة وتنتقل من الأب إلى الابن. هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٤٢٥. وهو تعبير كان يشير إلى حق الانتفاع المتوارث للأرض.

٢- أرشيف محكمة المنصورة: ١٥٨/٣٧/، جمادى الآخرة ١٢١٧هـ/الموافق أكتوبر ١٨٠٢م، مصدر سابق.

التي ينتمي إليها الملتزمون من الرجال، وكثيرات منهن كن زوجات أو بنات أو معتوقات للنخبة العسكرية[١].

فعلى سبيل المثال؛ نجد أن أربعة من ملتزمي سندوب السبع من النساء وكل منهن يبدو أنها كانت على صلة بالعسكريين: بيزاده بنت عمر أوداباشي، وأمونة بنت سليمان جلبي سابق كانتا بنتين لرجلين عسكريين. وزليخة التي كانت ابنة أحد المدنيين كانت في نفس الوقت زوجة لأمير، ونفيسة السوداء كانت معتوقة لشخص "قرة حسن" والاسم التركي له يبين رتبة عسكرية. بينما بعض الملتزمات الأخريات كأمينة بنت الشيخ عبد الرحمن النقيطي كانت من الصفوة غير العسكرية[٢].

هذا، ولم يقتصر الأمر على أن المرأة كانت ملتزمة فقط بل كانت ناظرة للوقف أيضا، ونظارة الوقف وظيفة اقتصادية دينية مدنية تسلتزم خبرة وعلما وصرامة.

وهذا يوجب الإشارة إلى وضع التعليم بالنسبة للمرأة آنذاك فلم تكن المرأة بعيدة تماما عن تلقي العلوم، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في موضع سابق من البحث. فثمة ما يفيد بتواصل تلقي الفتاة أو المرأة قدرا من العلم على نحو ما، لم يتوقف خلال أي حقبة؛ فعلى سبيل المثال في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر حين وصل مرتضى الزبيدي مصر في ١٧٥٤م، كانت النساء تحضر دروسه العلمية التي كان يلقيها في منزل أحد الأعيان كل مساء[٣]. وفي تلك الحقبة محور البحث تشير الدلائل إلى أن الأمر كان فيها على نحو ما كان عليه فيما سبقها ولحقها بهذا الخصوص؛ إذ كان نساء النخبة ينلن تعليما دينيا وربما درسن على أيدي كبار علماء الإسلام. وكانت الكتاتيب المنتشرة في طول البلاد وعرضها بمثابة مدارس أولية لتعليم القراءة والكتابة فضلا عن القرآن الكريم، مفتوحة عادة أمام الفتيات –خصوصا بنات الأسر المتعلمة– جنبا إلى جنب الصبيان حتى بلوغهن العاشرة على الأقل أو الثانية عشر من العمر. وكانت الحياة الاجتماعية التي تدور في محيط جامع الحي حياة مشتركة بين النساء والرجال من كل

١- كينيث كونو: مرجع سابق، ص ص٦٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠.
٢- نفسه، ص٦٧.
٣- أحمد زكريا الشلق: مرجع سابق، ص ص٣٠- ٣٣.

الطبقات. وقد ذكر شاهد عيان أن النساء كن يتجولن حول الأزهر الشريف دون قيود ويتحادثن فيما بينهن ويختلطن بحرية مع الرجال. وأحيانا كانت الأسر الثرية تجلب مدرسين مخصوصين لتعليم البنات فى البيت[١].

فلا غرو إذن أن كانت المرأة حين ذاك تنشئ الأوقاف وتؤسسها في أملاكها سواء من المباني أو الدكاكين أو الأراضي وذلك لصالح المؤسسات الدينية أو فئات معينة[٢]. وتفيد سجلات المحاكم بجلاء إلى أن المرأة تولت نظارة الوقف، وكان اختيارها ناظرة يتم من قبل مؤسس الوقف تارة، وأخرى تتولى نظارة الوقف بصفتها وريثا في عائلتها. وظلت المرأة تؤدي هذه المهمة ولا يستطيع أحد نزع هذه الوظيفة منها طالما كانت تؤدي مقتضياتها بكفاءة واقتدار، وإذا حاول أحد انتزاع هذا الحق أو بعضه منها؛ فكانت المرأة الناظرة تلوذ بالمحكمة لإنصافها[٣]. كما تمتعت المرأة عادة بمزايا مادية مقارنة بأقربائها من نسل صاحب الوقف. ففي إحدى عمليات "استبدال الوقف" نجد أن امرأة تدعى فاطمة وهي ناظرة على الوقف الذي أقامه جدها قد حصلت على ٥٠% من الثمن المدفوع مقابل "وكالة"، في حين حصل ثلاثة أشخاص من ذرية الواقف، ومن بينهم رجل، على خُمس الثمن المدفوع أو أقل[٤].

وكانت إدارة الوقف تتضمن عددا من المعاملات بما فيها الحفاظ على الوقف أو تأجيره والإشراف على عائداته، ومتابعة الإصلاحات التي تتم في الأوقاف من المساجد أو المدارس وما إلى ذلك. إن الاعتراف الاجتماعي بملائمة النساء لشغل منصب نظارة الوقف بما فيه من المسؤولية عن كل تلك المعاملات يقيم دليلا على صورة المرأة آنذاك باعتبارها فاعلة قانونية مستقلة لديها المهارات والمعرفة اللازمة. ورغم أن غالبية الأوقاف كانت موقوفة بواسطة أفراد من النخبة الحاكمة والعاملة بالتجارة؛ فإن نساء الطبقات الحرفية

١- جوديث تاجر: مرجع سابق، ص ص ٢٥٨، ٢٨٤.
٢- نفسه، ص ٢٢٢.
٣- أرشيف محكمة القاهرة: عينة عشوائية من ١٨٠١ وما تلاها بها عدة قضايا لنساء كن ناظرات أوقاف. دار الوثائق القومية، القاهرة.
٤- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٧٥، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، مصدر سابق.

قمن أيضا بإدارة شؤون عدد من الأوقاف الأصغر[١]. ومما لا شك فيه أن ثراء المرأة وامتلاكها مصادر متنوعة للدخل على هذا النحو كان يعزز مكانتها في المجتمع.

وتشير الدلائل إلى أن المرأة كانت تقوم بمختلف التعاملات التجارية باسمها وبشخصها دون نكير. وكان مما زاد من معاناة المرأة المصرية في تلك الحقبة، هو انخراطها في الحياة العامة، بارتيادها الأسواق؛ فتعرضت لقبائح العسكر الذين كانوا يتحرشون بالنساء في الأسواق وهو ما يعبر عنه الجبرتي بقوله (يقلاشون) ومعناها المغازلة أو المعاكسة أو التحرش. بل امتد الأمر إلى التهجم على النساء في القرى. يقول الجبرتي[٢]."ومنها كثرة تعدي العسكر بالأذية للعامة وأرباب الحرف.. ويلاقشون النساء في مجامع الأسواق من غير احتشام ولا حياء،..وانتشروا في القرى والبلدان ففعلوا كل قبيح،...ويهجمون على النساء[٣]. وبلغت معاناة المرأة من الفوضى والاضطراب وظلم العسكر ما ذكره الجبرتي أنه في ٤ نوفمبر ١٨٠١م "مروا بزفة عروس بسوق النحاسين وبها بعض الإنكشارية...فخطفوا ما على العروس وبعض النساء من المصاغ المزينات به"[٤]. وانقضى هذا الشهر[٥] بحوادثه التي "منها زيادة تعدي العسكر على السوقة والمحترفين والنساء[٦]. فلو صح ما يشاع بأن المرأة كانت محتجبة منعزلة لما وردت كل هذه الأخبار عن انخراطها في الحياة العامة!

ومهما يكن من أمر؛ فقد ظل الحال على هذا المنوال حتى "ورد الخبر – في ٢١ سبتمبر ١٨٠١– بتولية محمد خسرو باشا على مصر، وأشيع عزل محمد باشا أبو مرق وسفره إلى بلاده"[٧].

١- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ٢٢٣.
٢- ذكر ذلك وهو يتحدث عن حوادث شهر جمادي الأولى ١٢١٦ه، الموافق ٩/٩ حتى ١٨٠١/١٠/٨.
٣- الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص٣٧٠.
٤- نفسه، ص٣٧٨.
٥- (جمادى الثانية الموافق ٩ أكتوبر حتى ٦ نوفمبر ١٨٠١) الجبرتي: ج٥، ص٣٧٩.
٦- نفسه، ص ٣٧٩.
٧- نفسه، ص٣٦٦.

ثانيا: المرأة في عهد محمد خسرو باشا (فبراير١٨٠٢-مايو١٨٠٣م)

أثبتت الحوادث أن عودة العثمانيين لمصر حملت معها متاعب جمة لأهلها، وكان بمقدور القوات العثمانية فرض تسوية ما على أمراء المماليك، بيد أنها كانت عاجزة عن المحافظة عليها على أثر انسحابها[١]. وكانت ولاية محمد خسرو باشا على مصر أول عهده بالمناصب، ولم يفهم بعد من فن التنظيم العسكري أكثر من جمع "أنفار" مِن أخلاط الناس ووضع أبدانهم في ثياب "مقمطة"[٢] تشبُّهًا بالجيش الفرنسي، ومن فن الإدارة إلا قطع الرؤوس وما إليه[٣]. وقد سعى لتوطيد سلطته وتوسيع سلطان باشويته[٤]. ويُفهم من الجبرتي أن خسرو باشا بدأ عهده بإجراءات طيبة؛ حيث كان يتفقد الشوارع بنفسه، مما كان له أعظم الأثر في استتباب الأمن وتوقف العسكر عن أذى العامة رجالا ونساء. وعلقوا قرارات بالشوارع والنواصي تحذر الناس من العدوان وتحثهم على اللجوء للباشا حالة تعرض أحدهم لأي أذى وتحضهم على الالتزام بصلاة الجماعة...، فانسرت القلوب بذلك واستبشروا بالعدل"[٥].

ومن تلك الإجراءات على سبيل المثال: في ١٦ فبراير ١٨٠٢، اجتمع الوالي[٦] والمحتسب[٧] ببيت القاضي وحضر أرباب الحرف، وأعدوا قائمة لتسعير جميع المبيعات من المأكولات وغيرها، وتم تخفيض وتحديد أسعار كثير من السلع المهمة مثل اللحم والسمن والجبن والليمون حتى الفجل والخبز والعطور والأقمشة، وتم ضبط الموازين وتوحيدها. وأكثر خسرو ورجاله من

---

[1]- Lane, e. w. : The manners & customs of the modern Egyptians, London, J.M. Dent, 1963, P.340.

[٢]- قمَطَ الثَّوْبَ: ضَيَّقَ وَسَطَهُ أوْ أسْفَلَهُ حَتَّى يَلْتَصِقَ بالْجِسْمِ. المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص٧٨٨.

[٣]- محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٥.

[٤]- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص١٨.

[٥]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص ص٣٩٣- ٣٩٤.

[٦]- الوالي: هو بمثابة رئيس شرطة القاهرة بأكملها، كان العامة وكذا المؤرخون يطلقون لفظة (الوالي) على والي الشرطة، وهي تسمية منحدرة من العصر المملوكي. محمد نور فرحات: مرجع سابق، ص٢٩٧.

[٧]- المحتسب: موظف مهمته مراقبة تجارة الأهالي وصناعتهم باسم الحكومة، هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص٤٣٣.

العسس في الأزقة والأسواق، حتى أمن الناس وانكف العسكر عن الأذى ولزموا الأدب، ومشت النساء كعادتهن في الأسواق لقضاء أشغالهن، فلم يتعرض لهن أحد من العسكر كما كانوا يفعلون[١]. يلفت الانتباه قول الجبرتي: "ومشت النساء كعادتهن في الأسواق لقضاء أشغالهن". وهذا دليل آخر على انفتاح المرأة وغشيانها الأسواق للبيع والشراء دون نكير، وهو الأصل.

ومما يجدر ذكره: أن الإسهامات الاقتصادية التي قدمتها المرأة المصرية في تلك الحقبة لم تكن بأي حال من الأحوال مقصورة على العمل الزراعي، ففي مطلع القرن التاسع عشر، وعلى مداره، عملت المرأة ضمن صغار التجار، وكانت حرفية وعاملة صناعية بأجر ومديرة للأملاك والأعمال وعاملة خدمات. وكما كان هناك رجال أعمال، كان هناك نساء أعمال لديهن أملاك، وتتضمن معاملتهن مع غيرهن من النساء والرجال مبالغ مالية كبيرة وبضائع كثيرة. وقامت النساء باقتراض مبالغ كبيرة من بعضهن البعض مع لجوئهن إلى المحاكم لتسوية الأمور الخاصة بالدعاوي المتعلقة بضمانات المعاملات وشروطها[٢].

وهكذا شاركت المرأة في الريف والحضر في الأنشطة التجارية الصغيرة التي تتلاءم مع وضعها؛ حيث إنها بوصفها تاجرة تستطيع تحديد ساعات عملها والقيام بعملها بالقرب من البيت والإبقاء على أطفالها إلى جوارها. وفي المدن التي كانت تضم أسواقا كبرى فى الوجهين القبلي والبحري كانت النساء والفتيات يملأن الأسواق ببيع الخضروات والبيض والخبز والأدوات المنزلية والأقمشة[٣]. وفي ٤ مارس ١٨٠٢، أمر خسرو بنصب عدة مشانق عند أبواب المدينة لتخويف الباعة الجشعين والخبازين المخالفين وغيرهم، وعلقوا نفرا من الباعة على حوانيتهم وخزموهم من أنوفهم؛ فرخصت الأسعار وكثرت البضائع والمأكولات. وحصل الأمن في الطرق وانكفت العربان وقطاع الطريق،

١- الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص ص ٣٩٤-٣٩٦.
٢- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ص ١٦٥ ،١٩٥.
٣- نفسه، ص١٩٥.

فحضر الفلاحون من البلاد وكثر السمن والجبن والأغنام وكبر رغيف الخبز وكثر وجوده، وانخفض سعر السمن لكثرته[١].

وكان للمرأة دورها في النشاط الصناعي؛ فعلى سبيل المثال كان إنتاج الأقمشة بمثابة النشاط الصناعي الرئيس في كل من القرية والمدينة. وقد قدمت الأسواق الدورية مكانا للقاء منتجي وموردي القطن الخام والكتان والصوف، وصناع الغزل، والصباغين والنساجين. وكان هناك متخصصون في كل من هذه المهام وكل خطوة إنتاجية يتبعها بيع المنتج إلي الذين سيقومون بالخطوات التالية؛ فمثلا كان معظم الغزل تقوم به نساء القرى؛ فكن يشترين المواد الخام من السوق ويغزلنها في بيوتهن، ثم يعدن لبيع غزلهن في السوق مرة أخرى[٢].

كما دعمت القاهرة وكبرى المدن الإقليمية أنشطة فئة أكثر ثراء من العاملات بالتجارة وهن (الدَّلَّالات) اللواتي كن يقمن بتوفير البضائع للنساء الثريات من الطبقات العليا من ذوي الأصول التركية أو المصرية اللواتي كن يعشن في شبه عزلة وقلما يتركن الحرملك، للتردد على الأسواق، فكانت مشترياتهن من الأقمشة والمجوهرات وغيرها من اللوازم الشخصية تتم عن طريق الدلالات وهن من نساء الطبقات الدنيا اللاتي كن يقمن بتزويد سكان الحريم بالبضائع الفاخرة[٣].

وتلقي إحدى قضايا محكمة المنصورة الضوء على نموذج لتلك المعاملات من خلال ما وثقته من عملية تسديد دَين لصالح إحدى الدلالات؛ فقد رفعت امرأة من أصول ريفية تدعى أم رزق دعوى قضائية ضد جارية بيضاء يملكها أحد المسؤولين الأتراك تدعى الست خديجة لتحصيل ١١٠ قرشا؛ وكان المبلغ مقابل حجابين اثنين أبيضين. وتشير تلك القضية إلى أن أم رزق كانت تقوم بعملها بصفتها تاجرة مستقلة وليست وسيطا أو سمسارا يعمل لصالح تاجر آخر؛ فقد كان الدَّيْن لصالحها مباشرة وباسمها. كما قامت دلالات أخريات بدور الوسيط بين التجار من الرجال والزبونات من نساء الحريم.

١- الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص٣٩٧.
٢- كينث كونو: مرجع سابق، ص٨٣.
٣- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ١٩٧.

وكان من المعتاد اللجوء إلى المحاكم طلبا لحل بعض حالات الخلاف في العمل؛ ففي قضية أخرى اختلفت امرأة تقوم بتجارة المجوهرات مع زبونتها حول الثمن الذي دفعته مقابل بضاعتها. وفي قضية ثالثة حاول تاجر أقمشة استعادة بضائعه من إحدى الدلالات[١]. وهكذا..

ومع أن المرأة كانت أكثر انخراطا في أعمال التجارة الجائلة من الرجل؛ حيث الدكاكين المستقرة؛ إلا أن بعض النساء كن يمتلكن ويدرن بعض الدكاكين الصغيرة. أما الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للتجارة المصرية؛ فهو مشاركة النساء الثريات في شراكات تجارية بأسمائهن الشخصية مستخدمات رؤوس أموالهن الخاصة[٢]. ليس هذا فحسب بل إن المرأة دخلت مع نخبة التجار المعنيين بالتجارة مع الشرق وإفريقيا. وقد حفلت سجلات المحاكم في مطلع القرن التاسع عشر بنماذج لنساء استثمرن أموالهن في تجارة التوابل والرقيق[٣].

وجاء انخراط المرأة الريفية والحضرية في التجارة الصغيرة كنتيجة طبيعية لدورها في الإنتاج الزراعي والحرفي؛ فلعبت دورا رئيسا في صناعة المنسوجات الريفية في مطلع القرن التاسع عشر باعتبارها عاملة في ورش صناعة المنسوجات ودورها في الغزل في الصناعة القروية. حيث كانت تقوم بإنتاج المنسوجات لحسابها الخاص للاستخدام المنزلى وللمقايضة. وفي المراكز الإقليمية الكبرى لصناعة المنسوجات شكلت المرأة جزءا من القوى العاملة القادمة من المناطق الريفية المحيطة[٤].

وفي القاهرة عملت المرأة في معظم الحرف الرئيسة في البيوت والدكاكين، وتبدو أنماط التشغيل في حرف المنسوجات في الحضر مشابهة لتلك التي كانت قائمة في الصناعة الريفية؛ حيث إن كثيرا من خيوط القطن والكتان المعدة لورش النسيج كان يتم تمشيطها وغزلها بأيدي النساء العاملات في البيوت[٥].

١- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٥٢٣، ١٢١٦هـ، مصدر سابق.
٢- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ١٩٨.
٣- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٢٨، ١٢١٦هـ، مصدر سابق.
٤- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص ٢٠٠.
٥- نفسه، ص٢٠٢.

ومن تصفح وثائق المحاكم في تلك الحقبة سيجدها تفصح بجلاء عن قيام المرأة المصرية بالعمل في الحرف المتنوعة خصوصا المتعلقة بصناعة الأغذية؛ حيث قامت بإدارة معاصر الزيت والمخابز، ولديهن دكاكين صغيرة كن يمتلكنها[١].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك حرفا أخرى مارستها المرأة تدل انخراطها في كافة تفاصيل الحياة المصرية، كالحرف المتعلقة بالترفيه؛ حيث كان يتم استئجار نسوة للضرب بالدفوف والطبول في الأفراح وغيرها من المناسبات الاحتفالية وذلك مقابل أجور جيدة[٢]. ويجب توخي الحذر؛ فلا يصح الخلط بين تلك الفئة من العاملات بالترفيه بغيرهن من الراقصات والعاهرات؛ حيث كان يتم استئجار (العوالم) للقيام بعروضهن أمام النساء في الحريم. وهو في الغالب قسم خاص يطل على ساحة البيت، بحيث يمكن للرجال الاستماع إليهن دون رؤيتهن، وكن يحصلن على مكافأة مجزية لتميزهن في الغناء وعزف الموسيقى، كما تمتعن بمكانة اجتماعية لا تشوبها شائبة[٣].

وليس هناك أدل على انفتاح المرأة –مع احتفاظها بحيائها وحفاظها على قيم المجتمع– من أن تقوم بمثل هذه الحرفة في مجتمع محافظ كالمجتمع المصري آنذاك!

وثمة قضية بتاريخ ١٢ شعبان ١٢١٦هـ (١٧ ديسمبر ١٨٠١م) تشير وقائعها إلى دلالات ذات مغزى فيما يعالجه البحث، موجزها: أنه في حي العطوف بالجيزة في شهر شعبان ١٢١٦ه (ديسمبر١٨٠١م) وقعت تلك الحادثة: ولد قاصر يلهو ويلعب مع فتاة قاصر من بنات الجيران؛ فاعتدت البنت بالضرب المؤلم على الولد الذي ذهب لأمه "فاطمة" شاكيا مما تعرض له؛ فغضبت أمه التي كانت وصفت بـــ(الشريفة)، وغادرت منزلها متجهة صوب منزل جارتها التي وصفت بـــ(بالحرمة) "رابعة" أم البنت التي ضربت ولدها؛ لتشكو إليها صنيع ابنتها؛ فلم تمتص رابعة غضبة فاطمة ولم تعتذر لها؛ بل تعدت عليها بالقول وأهانتها؛ فتصاعدت بينهما حدة الجدال والعراك؛ فقامت

١- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٣١٩، ١٢١٦هـ، دار الوثائق القومية، القاهرة.
٢- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٩٥، ١٢١٦ه، مصدر سابق.
٣- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص٢١٥.

فاطمة بتسديد ضربة قوية إلى رابعة في بطنها، وصادف ذلك أنها كانت حاملا في شهرها الثاني؛ فحدث لها نزيف وسقط حملها؛ فقام زوج رابعة (المحترم) عبد الله برفع دعوى قضائية ضد (الشريفة) فاطمة، التي حضر زوجها (المحترم) الحاج عليّ إلى المحكمه نيابة عن زوجته. وحكم القاضي علي فاطمة بدفع تعويض للمحترم عبد الله ولزوجته قدره ريالين مصريين؛ فقام الحاج علي بدفع هذا المبلغ إلى عبد الله زوج رابعة دفعة واحدة في الجلسة في ١٢ شعبان ١٢١٦ه/ ١٧ ديسمبر ١٨٠١م[١].

ومما يلفت الانتباه في هذه القضية غياب المرأتين عن المحكمة ومباشرة التخاصم عن طريق وكيليهما وهما زوجيهما، على الرغم مما يبدو من تفاوت في المستوي الاجتماعي من خلال وصف الأولى بالشريفة والأخرى بالحرمة. وفي قضايا أخرى كانت المرأة التي تتحاكم قضائيا من خلال وكلاء- تلك التي تنتمي إلى طبقة الصفوة. بيد أنه في هذه الحالة باشرت امرأة من العامة التقاضي من خلال وكيل أيضا. ويبدو بجلاء مدى التلاحم والتشابك الاجتماعي بين الأسر المصرية؛ فكانت الأطفال تلهو وتلعب دون اعتبار كبير للمستوى الاجتماعي، والأهم من ذلك أن المرأة التي وصفت بالشريفة حين علمت أن طفلها تعرض للضرب على يدي ابنة جارتها خرجت بنفسها دون تردد للتقصي ولتشكو لجارتها، فبدا بجلاء خروجها في الشوارع والدروب للشجار مما يدحض فكرة انعزال المرأة الحضرية في الحرملك وعدم بروزها بشكل عام. فهاهي تخرج وتتفاعل مع جيرانها ويلهوا أولادها مع أولاد أولئك الجيران رغم التفاوت في المستوى الاجتماعي والاقتصادي!

هذا، وقد بلغ احترام الملكية الفردية الخاصة بالمرأة في الريف والحضر على السواء حدا بعيدا، وصل إلى أنها كانت تقاضي زوجها بما لديها من حقوق مادية كالديون؛ فعلى سبيل المثال: ثمة دعوى قضائية رفعتها زوجة من الطبقة الدنيا لهذا وصفت بـــ(الحرمة) ضد زوجها الذي كان يدعى (عليّ) في محكمة القاهرة تطالب باسترداد دين مستحق عليه كان قد اقترضه قبل عامين، قدره ١٠ ريالات. ولم يلتزم

[١]- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٩٨، ١٢١٦، مصدر سابق.

الزوج بالسداد في الموعد المحدد المتفق عليه سلفا مع زوجته؛ بل زاد دينه حين اقترض منها سبع وسائد و(كليم)، وعلى الرغم من إقرار الزوج بالدَّين، وزعمه بأنه سدد ٤ ريالات، وأنه باع الكليم بإذن زوجته، إلا أن القاضي قضى بإلزامه بسداد ١٠ ريالات كاملة، مضافا إليها ثمن الكليم، كما ألزمه بحتمية إعادة السبع وسائد، لأن الزوج عجز عن تقديم ما يثبت أنه سدد شيئا مما عليه من قرض، أو ما يفيد أنها أذنت له بالتصرف في وسائدها السبع والكليم[١]. إلى هذا الحد بلغت المساواة والندية في تلك الحقبة بين الرجل والمرأة أمام القضاء الذي لم يبخل على المرأة بالإنصاف الذي كانت تستحقه.

وتعطي سجلات المحاكم في تلك الحقبة صورة جلية عما كانت عليه المرأة المصرية خصوصا القاهرية آنذاك من وعي بحقوقها، ومثابرة للحصول عليها، مطمئنة فيما يبدو إلى عدالة المنظومة القضائية؛ فعلى سبيل المثال: ثمة دعوى قضائية أقامتها امرأة تدعى فاطمة خاتون (وهو اللقب الذي كان يطلق عادة على نساء الطبقة العليا) ضد زوجها، فحواها أنه تركها مع زوجته الثانية التي تدعى نصرة بنت عبد الله السوداء، في بيته بشارع السماكين، في خط الصليبة، وفر هاربا إبان احتلال الفرنسيين القاهرة، وغاب عنها عاما وثلاثة شهور، دون أن يترك لها نفقتها الشرعية الواجبة عليه؛ فقامت زوجته سالفة الذكر برفع دعوى قضائية تطالب بحقها في النفقة في غرة صفر ١٢١٤هـ (٤ يوليو ١٧٩٩م)، وقد حكم لها القاضي بثلاثين نصف فضة يوميا. وحين عاد زوجها بعد نحو خمسة عشر شهرا، رفعت الزوجة دعوى قضائية تطالب بتنفيذ حكم النفقة منذ أن غادر زوجها إلى شهر رجب ١٢١٦ه (نوفمبر ١٨٠١م)، ومجموعه ٢٩٣ ريالا مصريا[٢]، ودافع الزوج عن نفسه أمام المحكمة شارحا أنه قبل فراره دفن في بيته صناديق فيها مجوهرات وأموال، وحين سأل القاضي الزوجة عن

١- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٢٢، ١٢١٦هـ، نفسه.
٢- الريال: يساوي ٩٠ نصف فضة، ونصف فضة كان يسمى بارة، والبارة: عملة صغيرة من الفضة كانت تستخدم في المعاملات الجارية، وكان القرش صاغ الواحد به ٤٠ بارة. هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ص٤٢٨، ٤٢٦. وأندريه ريمون: المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م، ترجمة بشير السباعي، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠١م، ص١١.

ذلك أنكرت علمها به، إضافة إلى أنها هجرت ذلك البيت بسبب احتلال الفرنسيين القاهرة، ولم تعد إليه منذ ذلك الوقت؛ فقضت المحكمة لها بالنفقة كاملة (٢٩٣ ريالا مصريا) في ٦ شعبان ١٢١٦[١] (١١ ديسمبر ١٠٨١م). إن الحكم بهذا المبلغ –الذي يعد كبيرا في تلك الحقبة– لا يدل على ما كانت تتمتع به المرأة من حقوق فقط؛ بل إنه يشير إلى أن منظومة القيم التي كانت تحكم المجتمع آنذاك تجاوزت مرحلة منحها حقها إلى مرحلة أرقى وأبعد بلغت حد الدلال!

وغني عن البيان إذن أن يذكر أنه إذا كان الميراث حينذاك من مصادر الثروة لدى المرأة؛ فإنها كانت تحصل على حقها فيه دون منغصات، ولم يكن شائعا حرمانهن من هذا الحق آنذاك[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الناس هابت خسرو باشا، وصاروا يترنمون به في البلاد والأرياف، ويتغنون بذكره حتى الصبيان في الأسواق، ويقولون: سيدي يا محمد باشا يا صاحب الدهب الأصفر وغير ذلك، وكان في مبتدأ أمره يظنه الظمآن ماء_ على حد تعبير الجبرتي[٣]. وهذا إشارة إلى تغير أحوال خسرو بعد ذلك؛ إذ قال عنه إنه "في آخر مدته داخله الغرور وطاوع قرناء السوء المحدقين (المحيطين) به، والتفت إلى المظالم، والفرد على الناس وأهل القرى".. وأنه "كان سيء التدبير ولا يحسن التصرف ويحب سفك الدماء ولا يتروى في ذلك، ولا يضع شيئا في محله"[٤]. ولعل من دلائل ذلك أنه بعد خروج الصدر الأعظم وانفراد خسرو بالأمر أخذ يطوف في القاهرة متخفيا وأثناء قيامه بهذا "قتل في طريقه الوالي والمحتسب، كما قتل الكثير مثل السيد أحمد الزور التاجر النابلسي في وكالة الصابون.. وقتل ثلاثة من النصارى منهم أنطون أبو طاقية وألقى جثثهم في بركة الأزبكية –على حد وصف نقولا الترك– فاجتمع جعيدية[٥] مصر

---

[١]- أرشيف محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٢٦، ١٢١٦هـ، دار الوثائق القومية، القاهرة.
[٢]- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص٢٢٨.
[٣]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٥، ص٣٩٧.
[٤]- الجبرتي: مصدر سابق، ج ٦، ص ١٦٥.
[٥]- الجعيدية: كانت تطلق على الطبقات الدنيا من العامة. وتشمل طوائف عريضة من سكان المدن لا يوجد لرزقها مورد واضح ولا تمتهن عملا محددا وبعضها يمتهن أعمالا تافهة مثل البهلوانات والرقاصين والقرادتية. وكانت هذه الفئات تعلب دورا مهما في فترات القلاقل؛ حيث يتزعم أفرادها أعمال النهب والسرقة وإتلاف الممتلكات. يوسف بن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٧٨. ومحمد نور فرحات: مرجع سابق، ص ٢٠١.

وإسلام ما ينيف على عشرة آلاف يتفرجون ويتهللون ونسايهم يزلغطون ويهللون"[١]. وكان هذا في ١٣ صفر ١٢١٧ه (١٤يونيو ١٨٠٢) على نحو ما ذكر الجبرتي قائلا: "قتل الباشا ثلاثة أشخاص من النصارى المشاهير وهم أنطون أبو طاقية وإبراهيم زيدان وبركات معلم الديوان سابقا، قتلوهم في طريق الأزبكية"[٢]. وقد انفرد نقولا الترك بذكر خروج آلاف الرجال من فقراء العامة مبتهجين والنساء مزغردات. بيد أنه لم يفسر لنا سبب تلك البهجة! لكن المهم في هذا الصدد هو تصريحه بخروج النسوة بأعداد كبيرة للتعبير عن الفرحة على نحو لافت تم رصده وتسجيله من قبل مؤرخ معاصر.

وقد أدى اضطراب أحكام خسرو إلى استقالة الدفتردار احتجاجا على ذلك؛ فثار الناس وخصوصا المرأة –على الدفتردار الجديد، وكان لها حضور لافت في الاحتجاج ضده؛ على نحو ما ذكر الجبرتي أنه في ٥ نوفمبر ١٨٠٢، عُزل شريف محمد أفندي الدفتردار وتولى خليل أفندي الرجاوي، فحزن الناس لذلك حزنًا عظيمًا؛ فإن أهل مصر لم يروا راحة منذ نحو أربعين سنة، سوى هذه السنة التي باشرها هو، فإنه أرضى خواطر الصغير قبل الكبير، والفقير قبل الغني، وصرف الجَامُكِيَّة[٣] وغلال الإنبار[٤] عينًا وكَيلًا، وكان كثير الصدقات، ويحب فعل الخير والمعروف، وكان مهذبًا في نفسه بشوشًا متواضعًا. وهو الذي أرسل يطلب الاستعفاء من الدفترداية لما رأى من اختلال أحكام الباشا. وفي شهر ذي القعدة ١٢١٧هـ (بدأ في ٢٣ فبراير ١٨٠٣) تقدم الناس بطلب الجامكية، فأمرهم الدفتردار بكتابة عرضحالات، فثقل عليهم ذلك، فقالوا: إننا كتبنا عرضحالات في السنة الماضية، وأخذنا سنداتنا[٥] من الدفتردار السابق، ودفع لنا سنة ستة عشر (أي ١٢١٦هـ). فقيل لهم: إنه دفع لكم سنة معجلة... فضج الناس بسبب

١- نقولا الترك: مصدر سابق، ص ١٣٦.
٢- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦ ، ص ٨٥.
٣- الجامكية: تعني الجراية الشهرية تعطى من غلة الوقف، فهي من ناحية أجر، ومن ناحية أخرى منحة. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف،١٩٧٩، ص٥٩.
٤- الإنبار: تعني الشونة. محمد نور فرحات: مرجع سابق، ص ٢٤١.
٥- السند: الوثيقة والحجة. هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٤٢٩.

ذلك، وأكثروا من التشكي من الدفتردار[١]. يقول نيقولا الترك عن خليل هذا: وحين حضر صار يظلم الناس[٢].

مظاهرة النساء في ٢٨ فبراير ١٨٠٣م: وكان من جراء تلك المظالم أن ثارت المرأة وخرجت نحو الأزهر في تظاهرة احتجاجية جماعية كلها من النسوة وصحن في زعماء الأمة –وهم العلماء– وأجبروهم على ترك التدريس والذهاب للباشا ليرفع تلك المظالم، فما كان من العلماء ثم الباشا إلا أن سعوا لامتصاص غضبة النسوة المتظاهرات فطاوعهن العلماء وتركوا التدريس وذهبوا معهن للباشا الذي وعدهم خيرا. يقول الجبرتي عن تظاهرة ٢٨ فبراير ١٨٠٣م هذه: "اجتمع الكثير من النساء بالجامع الأزهر، وصاحوا بالمشايخ وأبطلوا دروسهم، فاجتمعوا بقبلته، ثم ركبوا إلى الباشا فوعدهم بخير حتى ينظر فى ذلك، وبقى الأمر وهم فى كل يوم يحضرون وكثر اجتماعهم بالأزهر، وأمام باب الباشا فلم يحصل لهم فائدة من ذلك سوى أن رسم لهم بمواجب[٣] آخر سنة تاريخه معجلة"[٤].

وهنا تبدو المرأة المصرية ثائرة في جرأة، حين خرجت للتظاهر والاحتجاج في الأزهر، ولدى الباشا دون حرج أو إنكار من أحد. وكما خرجت المرأة المصرية محتجة لدى الصدر الأعظم خرجت محتجة ضد خسرو. وتوالت احتجاجاتها كلما استدعى الموقف ذلك حتى تولى محمد علي باشا وبعد أن تولى.

ولهذا فليس صحيحا ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن المصريين_"بعد رحيل الحملة الفرنسية، تقبلوا عودة حكم العثمانيين والمماليك بأساليبهم القديمة في العسف

[١]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ص ١٢١-١٢٢-١٣٠.
[٢]- نقولا الترك: مصدر سابق، ص١٣٨.
[٣]- المواجب: هي الرواتب عند الإنكشارية، وكانت تصرف لهم مرة كل ثلاثة أشهر هجرية، والمواجب نظير العلوفة. أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص ص ١٩٧-١٩٨. والعلوفة: يطلق عليها أحيانا جامكية هي راتب نقدي يحصل عليها سواء من العسكر أو من أصحاب العلوفات بشكل منتظم من الخزينة. عراقي يوسف السيد: مرجع سابق، ص ٤٤١.
[٤]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ص ١٣٠-١٣١.

والاستبداد والابتزاز، دون أن يبدو أي اعتراض عليها[١]. فهذا مجاف للحقيقة مناف لواقع الحال آنذاك.

ولم يَقْوَ خسرو على إعادة تنظيم شؤون الإدارة المالية بعد الاضطراب والاختلال والحروب، كما أنه لم يقو على إخضاع أمراء المماليك وقد وضعوا أيديهم على الصعيد، وتطرق نفوذهم إلى الدلتا؛ وأدى هذا إلى نقصان موارد خسرو المالية نقصانًا كبيرًا كما أدى إلى اختلال تموين أهل القاهرة، وكان من جراء ذلك أن اختل دفع مرتبات الجنود؛ فهاجوا[٢]، واشتكوا من تأخر صرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية؛ فدفعت المرأة ثمن خلل لا ذنب لها فيه؛ حين تعرض كثير من النساء للاختطاف بل والقتل على يدي أولئك الجند المحرومين العابثين. يقول الجبرتي: "وفي هذه الأيام (أواخر مارس١٨٠٣) تشكى العسكر من عدم الجَامُكِيَّة والنفقة...وأشيع بالمدينة قيام العسكر، وأنهم قاصدون نهب أمتعة الناس، فنقل أهل الغورية وخلافهم بضايعهم من الحوانيت، وامتنع الكثير منهم عن فتحها، وخافهم الناس، وخصوصًا أوقات المساء، فكانوا إذا انفردوا بأحد شلحوه من ثيابه وربما قتلوه، وكذلك أكثروا من خطف النساء والمردان[٣]. ويقول في سياق آخر إنه في ٢٨ مارس ١٨٠٣ أخرجوا من دار بحارة خشقدم كثيرا من القتلى؛ نساءً ورجالًا من فعل العسكر. وفي اليوم نفسه، قتلوا عسكريًا نصرانيًا عند باب الخرق، قتله أغا التبديل[٤]؛ بسبب أنه كان يقف عند باب داره بحارة عابدين هو ورفيقان له يخطفون من يمر بهم من النساء أثناء النهار، إلى أن قبض عليه[٥]. وهذا مؤشر على الثمن الفادح الذي تكبدته المرأة في هذه السنوات الملأى بالاضطرابات السياسية والأمنية.

وهكذا، كانت أحوال المرأة إبان ولاية خسرو التي كانت مدتها سنة وثلاثة أشهر وواحدا وعشرين يوما، وقد انتهت بهروبه في أول مايو ١٨٠٣. يقول الجبرتي

١- السيد أحمد فرج: المؤامرة على المرأة المسلمة تاريخ ووثائق، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٥، ص٣٤.
٢- محمد شفيق غربال: مرجع سابق، ص ٢٥.
٣- الجبرتي: مصدر سابق،ج٦، ص ١٣٤.
٤- أغات التبديل: يطلقها الأتراك على رجل الشرطة الذي يتجسس متنكرا بتبديل قيافته. وأغات التبديل: هو مدير الأمن أو رئيس مخبري الشرطة. أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص١٨.
٥- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ١٣٥.

معلقا على خلعه: "فأنقذ الله عباده، وسلط عليه جنده وعساكره وخرج مرغوما مقهورا"[١].

ثالثا: المرأة إبَّان الحكومة الثلاثية

المقصود بالحكومة الثلاثية تلك الحكومة التي سيطر فيها محمد على وإبراهيم بك والبرديسي بك على شؤون الحكم في مصر. فبعد هروب خسرو خلفه طاهر باشا قائمقاما[٢] (من ٦مايو حتى ٢٦ من الشهر نفسه)، ولكن لم يدم له الأمر طويلا "ولو طال عمره لأهلك الحرث والنسل"؛ على حد تعبير الجبرتي؛ فقد اشتهر بالظلم والجبروت وأطلق لجنوده الألبان العنان في السلب والنهب وفرض الغرامات الفادحة على التجار. وأوغر صدور الانكشارية؛ فقتلوه في ٢٦ مايو ١٨٠٣[٣]. ويتفق نيقولا الترك مع الجبرتي في وصف طاهر باشا بالظلم مستشهدا بمَثَلٍ يقول: "الظلم كمين في النفس تظهره القوة ويخفيه العجز"، وأن طاهرا حينما تولى ظن في نفسه قوة؛ فظهر "ما انطوت عليه سريرته من الظلم والجور وسلب المال وتيتم الأعيال"، وكان متداخله الكبر والغرور ويداوم على ظلم العباد"[٤]. وهكذا استمر مسلسل الفوضى ومعه مسلسل المعاناة للمصريين عامة والمرأة خاصة.

وقبل الاسترسال في رصد أحوال المرأة في تلك الحقبة تجدر الإشارة إلى الولاة الذين تعاقبوا على حكم مصر لنرى مدى الفوضى والاضطراب السياسي والأمني الذي عانت منه آنذاك، وهو ما انعكس حتما بدوره على أحوال الشعب المصري والمرأة جزء منه بطبيعة الحال.

-أحمد باشا والي المدينة: لم يمكث في الحكم سوى يوم وليلة؛ إذ تحالف محمد على مع إبراهيم بك والبرديسي بك وسائر زعماء المماليك وطردوه[٥].

---

[١]- نفسه، ص ١٦٥.
[٢]- القائمقام: من يقوم مقام الوالي عند غيابه في الفترة الواقعة بين وفاته أو عزله وبين تعيين وال جديد. محمد نور فرحات: مرجع سابق، ص ٢١١.
[٣]- نفسه، ص ص١٧٤،١٧٣. وعبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج٢، ص ص٣١٠-٣٣١.
[٤]- نقولا الترك: مصدر سابق، ص١٤٣- ١٤٥.
[٥]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ص ١٧٥: ١٧٩. وعبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج ٢، ص ص ٣١١، ٣١٢.

-علي باشا الجزايرلي[١]: عينه السلطان؛ فوصل الإسكندرية في أوائل يوليو ١٨٠٣ ومعه ألف جندي. ولكن تحالف ضده المماليك؛ فبقي فيها، ثم غادرها في ٢٢ ديسمبر قاصدا القاهرة؛ فلم يصلها؛ إذ قتله المماليك في يناير ١٨٠٤م[٢]. وبعد أن قتل المماليك الجزايرلي لم يستطيعوا أن يستكتبوا المشايخ عرائض للسلطان لتبرير ما حدث ولحمل السلطان على إقرار الوضع الجديد. ونظر الأهلون إليهم كمجرمين، وزاد من سخطهم سوء إدارتهم وظلمهم الفادح. وقد نجم عن افتقار حكومتهم السند الشرعي بعد قتلهم الجزايرلي أن زاد اعتمادهم على الألبان وزعيمهم محمد علي؛ فكان ذلك سبب هلاكهم؛ فلقد زادت شرور الألبان في القاهرة خصوصا عقب مقتل الجزايرلي وعجز المماليك عن ردعهم[٣]. وكان الألبان كما ذكر الجبرتي يعربدون فيخطفون ويسرقون ويقتلون كثيرا من الناس، وكتب عنهم بازدراء قائلا: "غالبهم لم يصم رمضان، ولم يعرف لهم دين يتدينون به...أسهل ما عليهم قتل النفس وأخذ مال الغير وعدم الطاعة لكبيرهم وأميرهم"[٤].

وفي تلك الأثناء عانت المرأة أيما معاناة، ومن مظاهر ذلك: أنه في ١٨ سبتمبر ١٨٠٣- نقص ماء النيل..وازدحم السقاؤون على نقل الماء إلى الصهاريج والأسبلة ليلاً ونهارا من الخليج، وقد تغير ماؤه بما يصب فيه من الخرارات والمراحيض، وزاد ضجيج الناس وارتفعت الغلات من السواحل والعرصات (المخازن) بالكلية، فكان الفقراء من الرجال والنساء يذهبون بغلقانهم إلى السواحل ويرجعون بلا شيء وهو يبكون ويولولون[٥]. وهكذا كانت القاهرة في عسر شديد تتهددها المجاعة؛ إذ قام المماليك باحتكار سوق الحبوب وبتخزين المواد التموينية. وقد اعترض البرديسي على هذه الإجراءات وأصدر أمره إلى محمد علي باقتحام مخازن الحبوب وتوزيعها على

١- يطلق عليه الجبرتي الطرابلسي، لأنه تقلد ولاية طرابلس الغرب. الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ص ١٧٥- ١٧٩. وعبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج٢، ص ص ٣١١- ٣١٢-٣١٣.
٢- عبد الرحمن الرافعي: نفسه، ج٢، ص ص ٣١٣، ٣١٤.
٣- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٢٣٦.
٤- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص٢٣٨.
٥- نفسه، ص٤١٤.

الأهلين[١]. على نحو ما ذكر الجبرتي أنه في أواخر سبتمبر ١٨٠٣ خرج الفقراء إلى محمد علي والبرديسي شاكين باكين "وعيطوا في وجوههم"؛ فوعدوهم بخير، وأصبح البرديسي مجتهدا في ذلك. وأرسل محمد على وخازنداره؛ ففتحوا الحواصل التى ببولاق ومصر العتيقة وأخرجوا منها الغلال إلى السواحل واجتمع كثير من الرجال والنساء فأذنوا لكل شخص من الفقراء بويبة[٢]غلة لا غير[٣].

ويتفق نقولا الترك مع الجبرتي في وصف سوء الأحوال في القاهرة قائلا: "وكنت ترى الأنام سكارى من غير مدام، وذلك من شدة الأهوال وطلب الأموال ووقوف الحال وعدم البيع والشرى [الشراء] وخراب المدن والقرى". ثم يقول: "وفي ٢١ سبتمبر ١٨٠٣م، قلت الحنطة والخبز وكان بذلك كرب عظيم "وكانت النسا والأولاد الفقرا والمساكين حينما يروهم (يرون السناجق والكشاف) يأخذون الحنطة والفول والشعير (القادم من الصعيد في المراكب) ويخزنوه أمام أعينهم وهم لا يقدرون أن يشتروا يرجعون بقففهم وزنابيلهم خايبين الأمل فكانوا يدعون عليهم ويشتمونهم في وجوههم...[ثم] نزل محمد علي إلى بولاق وفتح بعض مخازن كانت موجودة بها الغلال وبدأ يبيعها للخبازين والفقرا والمساكين ودعت له الرعايا[٤].

وهكذا كانت المرأة إلى جانب الرجل في مواجهة الصعاب كتفا بكتف. دونما احتجاب، فلم يخرج هو ومكثت هي خلف الباب!

المرأة وثورة القاهرة ضد البرديسي في مارس١٨٠٤م:

في ٢٧ يناير ١٨٠٤م وقع اضطراب كبير أحدثه العسكر الألبان بسبب تأخر صرف رواتبهم، وتجدد تمردهم على البكوات عندما طلب البرديسي منهم في أواخر فبراير السير إلى الفيوم لمطاردة أتباع الألفي، وأصدر زعماء الألبان أمرهم إلي جنودهم بذلك، بيد أنهم لم ينصاعوا، بل سارعوا إلى منازل أولئك القادة، فحاصروها، وكان

١- عفاف لطفي السيد: مرجع سابق، ص١٠٠.
٢- الويبة: هى مكيال للحبوب وهى من أصل مصري قديم "إبت" وقد أخذتها عنها القبطية "ويبة" ومعناها وعاء للكيل وهذا المكيال يكافئ كيلتان. والأردب ست ويبات. المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص١١٠٤.
٣- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ٢١٨
٤- نقولا الترك: مصدر سابق، ص ص١٦٤- ١٦٧

البرديسي بأحدها صدفة. وأصروا على استمرار حصار المنزل وهددوا بنهب القاهرة إن لم ينالوا رواتبهم[١]؛ ففرض البرديسي الإتاوات على التجار والرعايا والمحميين الأجانب في ٧ مارس ١٨٠٤م. وكانت الإتاوة مقدارها أجرة سنة، يقوم بدفع نصفها المستأجر والنصف الآخر يدفعه صاحب الملك؛ فثارت القاهرة[٢]. وحُق لها أن تثور.

فلقد عاث عساكر الألبان فسادا في هذه الفترة (ذوالقعدة ١٢١٨هـــ/ فبراير ١٨٠٤م) على نحو ما ذكر نقولا الترك قائلا: "وبدأوا يخطفون في الشوارع ويقطعون الطرق ويفتكون بكل من وجدوه منفردا ويخفون أثره ويقطعون خبره، وهلكت الرعية من الضر والأذية، وأهلكت هذه العساكر نساء كثير في هذه الأيام وكانوا يخطفوهم في الطرق، وامتنعت النساء عن الخروج وكثيرون من الرجال مكثوا في بيوتهم واقتنعوا بقوتهم"[٣].

هكذا، وبعد أن مرت بنا مواقف خرجت فيها المرأة بجوار الرجل كتفا بكتف إلى الحياة العامة في السراء والضراء يُلاحظ في هذه المرة أنها حين امتنعت واحتجبت عن الخروج احتجب معها الرجل أيضا بسبب الانفلات الأمني، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن المرأة والرجل كانا صنوين، ولكن كان كل منهما يخرج لما يناسب طبيعته، فأحيانا توحدهما الغاية فيخرجان معا، وأحيانا يوحد موقفهما الخطر فيمتنعان عن الخروج معا.

يقول نقولا الترك عن سنة ١٢١٨ه(تبدأ في أبريل١٨٠٣وتنتهي في أبريل١٨٠٤م): "كانت سنة شديدة الأهوال مختلفة الأحوال جرعت الخلايق كؤوس الوبال وانكت الرجال[٤]". فقد تحمل القاهريون مظالم البكوات السابقة، وتوسط مشايخهم لدى البكوات مرارًا لرفعها دون جدوى، ولما كان الضنك والبؤس قد بلغا منتهاهما، فقد "نزل بالناس ما لا يوصف من الكدر مع ما فيهم من الغلاء ووقف الحال" عندما شاهدوا كُتّاب (الفِردة) والمهندسين "ومع كل جماعة شخص من الأجناد يطوفون بالأخطاط

[١]- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٢٤٠.
[٢]- نقولا الترك: مصدر سابق، ص ١٧٦.
[٣]- نفسه، ص ١٨٩.
[٤]- نفسه، ص٢٠٥

يكتبون قوائم الأملاك ويصقعون (يُقدِّرون) الأجر". فكثرت الاحتجاجات، ورفض الفقراء والجسورون الدفع، واشتبك الأهلون مع عمال (الفردة) فى مناقشات حادة[١]، وضربوا أحد الكشاف والمهندسين والذين معه[٢].

وهكذا، فحين علم أهل القاهرة في ٦ مارس ١٨٠٤م بأمر (الفردة) تعصبوا جميعهم ونهضوا نهضة واحدة على ساق وقدم"[٣]. واجتمعت الجماهير فى الجوامع وخرج الفقراء والعامة والنساء "طوائف يصرخون وبأيديهم دفوف يضربون عليها، والنساء يندبن وينعين ويقلن كلاما على البكوات مثل: "ايش تأخذ من تفليسى يا برديسى، وصبغن أيديهن بالنيلة". وذهبت الجماهير إلى الأزهر يطلبون وساطة المشايخ لدى البكوات[٤]، وبدأوا يتجمهرون ويتراكضون على بيوت الأمرا والغز(المماليك) فقفلت الوكايل والدكاكين وأبواب المدينة وكانوا يجتمعون أفواجا أفواجا فحين نظرت العساكر هيجانهم هذا العظيم فارتعشت قلوبهم_وأرسلوا للعلماء ولقاضي العسكر وأمروهم أن ينزلوا ويدوروا في شوارع المدينة وينادوا أن الفريضة باطلة فاطمونا يا رعايا واهجعوا عما أنتم فيه وكان الأمر ورقدت الرعية وبطلت الفريضة"[٥].

وكان لهذه الثورة نتائج خطيرة ومباشرة؛ فقد أخافت البكوات الذين أربكتهم هذه المقاومة غير المنتظرة من جانب الشعب[٦]. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن خروج خروج المرأة للتظاهر ضد البرديسي يعد أول مرة في تاريخ مصر قائلا: "لأول مرة في تاريخ مصر خروج مظاهرة نسائية تهتف ضد البرديسي"[٧]! وهذا خطأ بيِّن؛ فمما سبق يبدو بجلاء إلى أنها لم تكن المرة الأولى يقينا.

١- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص٢٧١.
٢- نقولا الترك: مصدر سابق، ص ١٩٢.
٣- نفسه، ص ١٩٢.
٤- الجبرتي: مصدر سابق، ص ٢٧٢.
٥- نقولا الترك: مصدر سابق،ص ١٩٢.
٦- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٢٤٢.
٧- محمود متولي: عمر مكرم صوت الحرية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة رواد الحركة الوطنية، ٢، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٧.

وهكذا شاركت المرأة في الاحتجاجات على مظالم حكومة البكوات؛ فقد خرجت مع الرجال الفقراء والعامة وهتفت ضد البكوات وصبغت أيديها بصبغة النيلة الزرقاء تعبيرا عن الحزن والحداد. وقد خصصن البريسي بقولهن "ايش تأخذ من تفليسى يا برديسى"، في إشارة واضحة من المرأة إلى أن الناس مفلسون وليس لديهم ما يدفعونه لعمال الإتاوة من أموال يطلبونها. فاضطر البرديسي إلى إلغاء تلك الضريبة. وفي ضوء ذلك يبدو جليا أن المرأة المصرية لم تكن سلبية إزاء ما يجري بل خرجت إلى الشارع جنبا إلى جنب مع الرجل ترفع صوتها بالاحتجاج على مظالم الحكام. ولم يمنعها مانع ولم ينكر عليها أحد من الرجال أو المشايخ في عصر يظن كثير أنه (عصر الحريم) زاعمين أنها كانت تعيش فيه حبيسة البيت مهملة، وليس لها أي اهتمام بالشأن العام فضلا عن المشاركة فيه.

رابعا: المرأة في عهد خورشيد باشا (مارس١٨٠٤– مايو١٨٠٥م):

حينما أخلى الإنجليز الإسكندرية وغادرها أسطولهم في ١٦ مارس ١٨٠٣، تسلم أحمد خورشيد باشا حكومتها في اليوم التالي. وكان خسرو قد عينه في هذا المنصب[١]. وسكن خورشيد القلعة منذ ٢٠ مايو ١٨٠٤. ووُصف بأنه "كان سيء الرأي فاسد التدبير ميالا إلى الظلم غير مكترث بميول الشعب معتمدا على القوة الغشوم"[٢]. وكانت الصعوبات التي واجهت خورشيد هي نفسها صعوبات سابقيه، وحلوله هي حلولهم عينها، صعوباته: اكتساح أمراء المماليك الصعيد، وعَجْز رجاله عن إخضاعهم، ونقصان الموارد باستيلاء المماليك على الصعيد، وعبث الجنود وتمردهم واعتداؤهم على الأرواح والأموال. أما حلوله: فالتجريدات السخيفة، والمفاوضات الكيدية والدسُّ والضغط على الرعية لأجل المال، والاستعانة بأشقياء من أكراد أعالي سوريا يُدْعَون "الدلاة[٣] أو

---

[١]- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٢٢.

[٢]- عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج٢، ص ٢٩٦.

[٣]- الدلاة: يطلق على صنف من الفرسان الخفيفة السريعة، بالفارسية دليلان وهي جمع دليل على قاعدة الفرس في الأصل. الأصل. وكانوا يستخدمون كطليعة لاكتشاف أحوال العدو. ويصحف العامة مفرده بلفظ "دلي، ودالي" باعتبارهم ذلك بمعنى المجنون في اللغة التركية، فيجمعه الجبرتي على "دلاة" والصواب أن يجمع على "أدلاء" ويسمون أيضا الكشاف والكشافة، كما يظهر من وثائق دفتر معية تركي. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي، المجلد الثاني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٩٤.

الدلاتية" الذين كانوا شر مَن رَأَى أهلُ مصر[١]. وكان جيش الدلاة هذا مؤلفا من ثلاثة آلاف مقاتل من أردأ عناصر السلطنة العثمانية؛ فأخذوا يعيثون في الأرض فسادا[٢]

وليس أدل على فساد رأي خورشيد باشا وسوء تدبيره وعسفه أنه لم يكد يمضي على صعوده إلى القلعة سوى يومين أو ثلاثة من اعتقاله فى ٢٢ مايو ١٨٠٤ امرأة لها وزنها في المجتمع لدى العامة والخاصة على حد سواء وتمثل صفوة النسوة وسيدة نساء النخبة آنذاك وهي نفيسة المرادية بتهمة أنها كانت تسعى لاستمالة الجند الألبان لمناصرة المماليك مقابل تعهدها بدفع رواتبهم المتأخرة، بيد أن غضبة العلماء وتدخلهم لديه وهياج العامة أجبره على إطلاق سراحها[٣].

وبينما هو متحصن في القلعة تاركا القاهرة ميدانا مفتوحا لنشاط محمد علي ينشر نفوذه ويقيم الصلات ويرتب للغد، قام محمد علي بمناورة خادعة بارعة في ١١ سبتمبر ١٨٠٤، حين تظاهر بأنه قرر العودة إلى بلاده، وبدأ في بيع بعض أثاث منزله؛ فهاج الناس وماجوا واستنجدوا بالعلماء؛ ليطلبوا من محمد علي البقاء؛ فادعى أنه سيبقى استجابة لهم وعمل على تهدئة المدينة وطمأنة الأهالي؛ فخرج ماشيا في الشوارع يحيط به عدد من الضباط الألبان والجنود، وقال إنه لن يترك القاهرة! وبدا محمد عليّ أنه النبيل الذي يضحي بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ومن أجل الصالح العام[٤].

وثمة حادثة وقعت في عهد خورشيد، ذكرها الجبرتي في حوادث ٢٨ شعبان ١٢١٩هـ (٢/١٢/١٨٠٤م) خلاصتها أنه تهدم حمام على من فيه، ومات تحت أنقاضه ثلاث عشرة من النساء والبنات والأطفال وخرجت الباقيات عاريات؛ ينفضن غبار الأتربة

---

[١]- محمد شفيق غربال: مرجع سابق، ص٢٧.
[٢]- عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج٢، ٢٩٧.
[٣]- الجبرتي : مصدر سابق، ج ٦، ص ص ٣٠٧-٣٠٩. ونقولا الترك: مصدر سابق، ص٢١٤. ونظرا للدور المهم الذي لعبته نفيسة في الحياة المصرية فقد أفرد لها الباحث بحثا مستقلا.
[٤]- جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٦٠٩.

والموت[١]! هذه الحادثة تلفت الانتباه إلى الدور الذي كانت تمثله الحمامات العامة من أهمية كملتقى للمرأة الحضرية تخرج فيه للتفاعل مع مجتمعها على نحو تعدى الهدف الذي أنشئت من أجله؛ فكما كان سبيل المياه وسوق الحي يمثلان ملتقى للنساء؛ كذلك الحمامات العامة التي كانت كثيرة العدد آنذاك[٢]؛ فلقد جاء في "وصف مصر" أنه كان في القاهرة وحدها حينذاك – آخر القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر- أكثر من مائة حمام، وكان من عادة المصريين –رجالا ونساء- المواظبة على الذهاب إليها مدفوعين بدوافع دينية[٣]، وكان يؤم تلك الحمامات أعداد كبيرة من النساء من كل شرائح المجتمع (عدا النسوة اللاتي استطعن إنشاء حمام خاص في بيوتهن)- يقضين فيها الأوقات الطوال التي تستلزمها عمليات النقع والفرك وإزالة الشعر وفترات الراحة بين هذا وذاك، ومن ثم كانت الفرصة تتاح للتداول حول شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية من معاملات تجارية وحوارات حول الزواج وترتيباته والخلافات العائلية، كما كانت صاحبة الحمام والعاملات فيه يمثلن مصدرا للمعلومات وواسطة لعلاقات واتصالات شتى، وهو ما حدا بالبعض أن يصفه بأنه كان بمثابة مؤسسة غير رسمية في عالم النساء[٤] فضلا عن ذلك فقد كانت الحمامات إحدى المتع الرئيسة عند المصريين لكلا الجنسين آنذاك[٥].

ولا غرو في ذلك؛ فباستعراض تفاصيل ما كان يجري في الحمامات تتضح الصورة، فلقد كان الاستحمام يمر بعدة مراحل تبدأ بمجرد دخول الحمام؛ حيث يتم استقبال المرء في الحجرة الأولى من قبل الخدم ويخلع فيها ملابسه ويعقد حول جسمه

١- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ٣٦٣.

٢- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص٢٥٥.

٣- ج. دي شابرول: وصف مصر، ج١، المصريون المحدثون، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م، ص١٣٤.

٤- جوديث تاكر: مرجع سابق، ص٢٥٥.

٥- ج. دي شابرول: مصدر سابق، ص ١١٠.

منشفة (فوطة) بسيطة ثم يدلف إلى ممر يشعر فيه تدريجيا بوهج الحرارة حتى يصل إلى الغرفة الثانية التي يجد فيها نفسه محاطا بالبخار الساخن المعطر الذي يخترق مسام جلده ثم يرقد على قطعة من القماش الصوف، ويأتي الخادم الذي يلبس قفازا في يديه أو يمسك بفوطة من الصوف الناعم، وبعد أن يتاكد من أن البخار قد اخترق مسام جلده جيدا وأصاب أطرافه بنوع من الليونة يبدأ في طقطقة مفاصل جسمه. ثم يقوم الخادم بتدليك جسمه بالقفاز أو بقطعة الصوف التي بيده لتخليص الجسم من الأوساخ وتخليص المسام من أقل شيء يكون قد سدها، ويكون التدليك شديدا حتى يظن المغتسل أن جلده سينسلخ عن جسمه ويتوالى سقوط خيوط سوداء حيث يتخلص الجسم من الاتساخات العالقة به، كما تتخلص مسام الجلد من أي شيء يمكن أن يكون قد سدها، وإبان ذلك يكون المغتسل غارقا في عرقه. ثم يدلف الشخص إلى غرفة ثالثة مجاورة ليغتسل فيها وحده بماء يأتي من عيني مياه إحداهما ساخنة والأخرى باردة. وكان يوجد في كل حمام مغطس مملوء بمياه حارة جدا يغطس فيها المرء للحظات بعد الانتهاء من الاستحمام. ثم يرتدي قميصا ليعود في النهاية إلى الحجرة الأولى ويقدم له الخادم وهو جالس على أريكته فنجانا من القهوة أو ما شابه، وحين يأتي موعد خروجه تكون ملابسه قد تعطرت بدخان خشب الصبر ويرش على جسمه ورأسه برغاو من الصابون المعطر، بينما تستخدم المرأة في نهاية حمامها عجينة لنزع الشعر من الجسم. وكانت الخدمة التي تقدم للذكور لا تختلف عن الإناث ولا طريقة الاستحمام سوي أن قطعة الصوف التي كان يدلك بها جسم المرأة تكون ناعمة، وكانت المرأة تستهلك قدرا أكبر من الصابون. وما ورد عن حمامات القاهرة يمكن تعميمه على كل الحمامات في مصر فلم يكن ثمة اختلاف إلا في درجة فخامة المبنى بيد أن طقوس الحمام وتكاليفه تكاد تكون متطابقة[1].

١- ج. دي شابرول: مصدر سابق، ص ص ١٣٥-١٣٧.

المرأة وثورة ١٨٠٥م ضد خورشيد:

يمكن القول إن شرارة ثورة ١٨٠٥م التي انتهت بالإطاحة بخورشيد وإجلاس محمد علي مكانه قد اندلعت في أول مايو ١٨٠٥م. وسنرى أن المرأة لم تغب عن المشهد؛ فنراها ضحية كما نراها ثائرة متظاهرة محتجة على مظالم هذا الوالي العثماني ورجاله. وذلك حين أصاب الدلاة لوثة مفاجئة في أول مايو، جعلتهم ينطلقون فى وحشية شنيعة فى أحياء مصر القديمة يقتحمون المنازل، ويطردون السكان ويغتصبون النساء ويقتلونهن، ويخطفون الأطفال ويسلبون الأهالى ثيابهم ومتاعهم. وصاروا يهددون بإتيان هذه الفظائع فى القاهرة ذاتها. فما أن بلغ الخبر المشايخ حتى أذاعوه وطلبوا من التجار إغلاق مخازنهم وحوانيتهم، فأغلقت الجوامع والأسواق والوكائل، واحتشدت الجماهير الصاخبة فى الشوارع "تطلب من المشايخ بصوت عال التصريح لها بالسير إلى مصر القديمة لطرد الدلاة منها". ثم لم يلبث أن "حضر سكان مصر القديمة رجالا ونساء إلى جهة الجامع الأزهر يشكون ويستغيثون ويخبرون أن الدلاتية قد أخرجوهم من مساكنهم وأوطانهم قهراً عنهم، ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهم ومتاعهم بل ومنعوا النساء (أي احتجزوهن) أيضاً عندهم، وما خلص منهم إلا من تسلق وقفز من فوق الحيطان. وطلب المشايخ من خورشيد وقف هذه الفظائع؛ فأصدر أمرا للدلاة بالخروج من الدور وتركها لأصحابها"؛ فلم يمتثلوا، فزاد الضجيج وانقضي اليوم في مظاهرات صاخبة[١].

وهكذا كانت المرأة ضحية الانفلات الأمني والفوضى وكانت أيضا في طليعة الثائرين في ثورة مايو ١٨٠٥، حين خرجت إلى الأزهر بجوار الرجال شاكية ومستغيثة من جرائم العسكر؛ فاستجاب المشايخ لطلبهم.

ولم تكن المرأة في الأقاليم أحسن حالا ولا أهدأ بالا من أترابها في القاهرة؛ فدفعت المرأة ثمنا باهظا لهذه الاضطرابات؛ فعلى سبيل المثال: ذهب الدلاة "إلى قليوب ودخلوها واستولوا عليها وعلى دورها وربطوا خيولهم على أجرانها وطلبوا من أهلها

[١]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ٤٠٢. وعبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٩. ومحمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٣٠٦.

النفقات والكلف...وحبسوا حريمهم عن الخروج واستمروا على ذلك، حتى أخذوا النساء والبنات والأولاد وصاروا يبيعونهم فيما بينهم"؛ فكان لذلك أسوأ الأثر في القاهرة[١]. وهجموا على مدينة سمنود في الغربية ونهبوا بيوتها وأسواقها وسطوا على ما فيها من ودائع وأموال وسبوا النساء وفعلوا فعالا شنيعة تقشعر منها الأبدان، وطافوا بعد إقليم الغربية بالمنوفية والشرقية والدقهلية، و"فعلوا أفعالا شنيعة من النهب والسلب والقتل والأسر والفسق، وما لا يسطر ولا يذكر ولا يمكن الإحاطة ببعضه، وكانوا من نقمة الله على خلقه"[٢].

وفي تلك الأثناء حذر محمد على جنده الألبان من ارتكاب مثل هذه الشرور واستعداء الأهالي عليهم. وتظاهر أمام المشايخ والعلماء بأنه يريد التهدئة والإصلاح وتخفيف آلام الشعب والحرص على المصلحة العامة. وأظهر غضبه على هؤلاء الدلاة الذين أنزلوا النكبات والكوارث بالشعب[٣]. وقد أدرك محمد علي أن هذا الشعب مصدر قوته، ولهذا وثق صلته بأهم زعمائه وهو عمر مكرم الذي كان يمتلك جرأة وشخصية ونفوذا لا يملكه غيره. ونتيجة لما أظهره محمد علي من عطف مصطنع على الشعب ومناصرة زائفة له، أن غدا في نظره ورأي زعمائه القائد المثالي العطوف على الجماهير العزوف عن الظلم[٤].

هذا، واستمر إغلاق غالب الأسواق والدكاكين، ولم يستجب الناس للمناداة بالأمان، وقالوا وأي شيء حصل من الأمان وهو (أي خورشيد) يريد سلب الفقراء ويأخذ أجر مساكنهم، وباتوا في هرج ومرج، فلما أصبح يوم ١٢ من مايو ١٨٠٥م، وقع (الانقلاب) الذي أوصل محمد علي إلى منصب الولاية[٥]. وهو اليوم الذي ركب فيه المشايخ إلى بيت القاضى واجتمع الكثير من المتعممين والعامة والأطفال حتى امتلأ الحوش والمقعد بالناس ومن الأولاد من يقول: "يارب يا متجلى أهلك العثملى". ومن

[١]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص٤٠٦. ومحمد فؤاد شكري: مرجع سابق ص ٣١٠.
٢- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ص٤٣٧، ٤٤٤، ٤٤٦.
[٣]- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٣٠٥.
٤- محمود متولي: مرجع سابق، ص ٦٧.
[٥]- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ٣١١.

يقول: "حسبنا الله ونعم الوكيل" وغير ذلك. وركب الجميع وذهبوا إلى محمد على، وقالوا له "إنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا ولابد من عزله"؛ فقال: ومن تريدونه يكون والياً، فقالوا له: "لا نرضى إلا بك لما نتوسمه فيك من الخير والعدل"؛ فامتنع أولا، ثم رضى، ونادوا بذلك وأرسلوا إلى خورشيد الخبر بذلك؛ فقال: "إنى مولى من طرف السلطان، فلا أعزل بأمر الفلاحين.."، وأصر على عدم النزول من القلعة حتى يأتي قرار من السلطان، بل أرسل إلى القاضي يطلب منه تحصيل أموال وإرسالها إليه زاعما أنه لا ضرر من بقائه بالقلعة؛ فأجابه القاضي بأن بقاءه فيها هو عين الضرر؛ حيث إن الأربعين ألف نفس الذين أتوا إلى المحكمة وطالبوا بخلعه سيشرعون في محاربته لو لم ينزل[١].

وإبان هذا الحصار للقلعة وعناد خورشيد وقع حوار بين عمر بك الألباني وهو من خاصة رجال خورشيد، وبين السيد عمر مكرم وكان من أهم ما جاء فيها: ما قاله عمر بك لعمر مكرم: "كيف تُنزلون من ولاه السلطان عليكم، وقد قال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)؟ فقال له عمر مكرم: أولو الأمر: العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل. وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شئ من زمان حتى الخليفة والسلطان إذا سار فيهم بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه.."[٢].

ومما يلفت الانتباه حماسة الناس "وسهرهم وطوافهم بالليل واتخاذهم الأسلحة والنبابيت حتى أن الفقير من العامة كان يبيع ملبوسه أو يستدين ويشتري به سلاحا"! على نحو ما نص الجبرتي الذي تتفق روايته مع القنصل الفرنسي الذي قال: "إن درجة الحماس نفسها تسود هنا مثل تلك التي كانت موجودة في فرنسا خلال اللحظات الأولى من الثورة؛ حيث يشتري الجميع الأسلحة ويمضي الأطفال على نهج الكبار؛ فقد قام السكان اليوم بمواجهة الجنود ويموت أناس كل يوم...إن الشيخ السيد عمر مكرم هو الذي يدير كل الأمور. وبينما قام السكان بقتال جنود المماليك في القاهرة، لعبت النساء دورا في حرب الشوارع عن طريق قذف الجنود بالحجارة من أماكنهن على الثكنات، في

[١]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ٤٠٨
[٢]- نفسه، ص ٤١٢.

حين قام الرجال بشن الهجوم[١]. وتلك شهادة قيمة لشاهد عيان أجنبي يرقب الأحداث عن كثب فرصد إيجابية ومشاركة وحضور المرأة اللافت في تلك الثورة المهمة. وهو ما يؤكد انطلاق المرأة وعدم انغلاقها على نحو ما سبق ذكره في حوداث متتالية ومتكررة ترسم صورة إجمالية لوضع المرأة في تلك الحقبة الموارة بالقلاقل والاضرابات.

ومن ناحية أخرى حين حاصر عشرات الألوف من الشعب خورشيد بالقلعة في الفترة من مايو حتى أغسطس ١٨٠٥، عانت كثير من النساء من غياب العائل؛ فقام السيد عمر مكرم الذي كان يشرف على تموين الثوار بتقديم المعونات لعائلات المحاربين الذين انقطعوا عن أعمالهم وظلوا في أماكنهم وراء المتاريس آناء الليل وأطراف النهار[٢].

ومما يجدر ذكره أن جنود محمد علي الألبان كانوا قد تقاعسوا عن القتال، بل انطلقوا ينهبون الأموال من الشعب، منتهزين فرصة انصراف الجماهير لحصار القلعة، والرباط خلف المتاريس، وهاجموا منازل المصريين وسفكوا الدماء، وارتكبوا الآثام؛ فوقعت مناوشات بينهم وبين المصريين سقط فيها قتلى من الجانبين؛ فشرع المصريون يقيمون متاريس أخرى في الشوارع المؤدية إلى الأزهر، وصعد الأولاد والنساء إلى أسطح المنازل يقذفون الجنود بالحجارة[٣].

وأثناء حصار الثوار للقلعة، تلقت القاهرة في ٢٩ يونيو ١٨٠٥، نبأ وصول رسول السلطان العثماني؛ فقرر السيد عمر مكرم أن يعد ترتيبات واسعة لاستقباله استقبالا شعبيا حافلا، حتى يقف عن كثب على مدى اتساع الثورة الشعبية وإصرار الجماهير على عزل خورشيد وتعيين محمد علي. وكان أول هذه الترتيبات "أن تخرج القاهرة عن بكرة أبيها رجالا ونساء وصبيانا للترحيب به"[٤]. وهو ما حدث فعلا، على نحو ما روى الجبرتي أنه فى١٠ يوليو ١٨٠٥م وصل الخبر بوصول القابجى[٥] وحضر

[١]- جوديث تاجر: مرجع سابق ، ص٣٢١.
[٢]- عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص ١٢٢.
[٣]- نفسه، ص١٢٢.
[٤]- نفسه، ص١٢٩.
[٥]- قابجي: ضابط في مهمة رسمية يأتي عن طريق البحر، أما إذا أتى برا؛ فيسمى ططري. عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص١٢٢.

المشايخ لملاقاته؛ فلما أشيع ذلك اجتمع الناس وطوائف العامة وخرجوا من آخر الليل وهم بالأسلحة والعدد والطبول إلى خارج باب النصر ووقفوا بالشوارع والسقائف للفرجة وكذلك النساء والصبيان وازدحموا ازدحاماً زائداً[١]. فكان هذا الترتيب الحافل سببا في رجحان كفة محمد علي؛ إذ كان المندوب يحمل مرسومين مختلفين وكُلِّف أن يبرز أحدهما في ضوء تقديره للموقف؛ فأبرز المرسوم الذي يقضي بعزل خورشيد وتولية محمد علي[٢]؛ "حيث رضي بذلك العلما والرعية"[٣].

ومما سبق بيانه يبدو بجلاء أن أهم أثر واقعي لما وقع من حوادث في فترة الاضطرابات السياسية منذ أن خرج الفرنسيون من البلاد واسترجع السلطان العثماني سيادته الشرعية عليها – هو تهيئة الأسباب التي ساعدت على ظهور محمد على الذي عرف كيف يفيد من ظروف الفوضى السياسية لشق طريقه إلى الولاية. مستندا على ثقة المشايخ والعلماء والشعب به ورغبتهم في أن يكون واليا عليهم[٤]. يقول الجبرتي: "انتصر محمد علي بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضي وأهل البلدة والرعايا"[٥]. ولا ريب أن المرأة المصرية كانت جزءا من هذا الشعب الذي كان له دوره دوره في إيصال محمد علي إلى الولاية.

وهكذا تشير الدلائل إلى أنه كان للمرأة المصرية دور مباشر وغير مباشر في الأحداث التي أدت إلى وصول محمد علي إلى سدة الحكم. وعلى الرغم من ذلك فلم يكن عهده يبشر بخير لها كثير؛ حيث تأذت كثيرا من إجراءاته التعسفية وهي ومن يعولها.

ومن الدلائل على ذلك أنه قبل أن ينصرم عام ١٨٠٥ الذي تولى فيه حكم مصر أمر محمد علي باشا في شهر أكتوبر من العام نفسه، بمصادرة حصص النساء الملتزمات وكتب بها قوائم لطرحها في المزاد؛ وانتهى الأمر على "المصالحات بقدر حالهن"؛ إذ كان الهدف هو "استنضاح الأموال". ومن ناحية أخرى أخذ عسكر محمد علي

---

[١]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص٤٢٤.
[٢]- عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص ص١٣١،١٣٠.
[٣]- الجبرتي: مصدر سابق، ج٦، ص ٤٢٥.
[٤]- محمد فؤاد شكري: مرجع سابق، ص ص١٧٧- ١٨١.
[٥]- الجبرتي: مصدر سابق، ج ٦، ص ٥٦٩.

يجسون خلال الديار يعيثون فيها فسادا، كما حدث في أول رمضان في سوق إمبابة؛ إذ أخذوا ينهبون ما وجدوا مع الفلاحين من بضائع كالزبد والجبن وغير ذلك، وزاد فحشهم وقبحهم وتسلطهم على إيذاء الناس، إلى حد إجبار النساء الأرامل اللواتي كن زوجات لأمراء المماليك على الزواج منهم كرها ومن تأبت أخذوا ما بيدها من التزام وإيراد وطردوها من دارها ونهبوا متاعها فما يسعها إلا الإجابة والرضا بالقضا. وبعضهن حاولن الهرب والاختفاء دون جدوى[1].

[1] ـ نفسه، ص ص ٤٥٣، ٤٥٤.

الخاتمـــــة

*كانت مصر ــ في مطلع القرن التاسع عشرــ عنصرا واحدا في بحر من التيارات السياسية والاقتصادية المتضاربة، ولم تكن فاعلا حر الإرادة لتشكل مصيرها كيفما شاءت. ولا توجد مثل هذه الدولة؛ فتاريخ كل دولة يتحدد بواسطة القوى المحركة الداخلية لهذه الدولة وكذلك بواسطة التأثيرات الخارجية التي تشكلها وتحطمها تبعا لمتطلبات القوى الدولية. وبدون فهم هاتين القوتين: الجاذبة والطاردة؛ فإنه يصعب فهم ما تتكشف عنه الأحداث[١]. وبدا من خلال البحث أنه كان للمرأة المصرية موقع في تلك القوى الداخلية المحركة لمصر، وكان له حجمه وثقله وتأثيره. وأن حضور المرأة كان قويا وملموسا ومحسوسا، مما يدل بشكل حاسم على وصولها إلى بؤرة المجال العام في شتى نواحي الحياة المصرية.

*وكما كانت المرأة جزءا من النضال ضد الاحتلال كانت أيضا جزءا من الجهاد ضد الفساد والاستبداد، ورغم قصر مدة الدراسة إلا أنها كاشفة عن أحوال المرأة في تلك الحقبة الموارة، وأنها كانت تعيش في انفتاح وانطلاق في مناحي الحياة بتشعباتها؛ فبدت فرحة مزغردة، كما بدت غاضبة مزمجرة، كما بدت تارة مسالمة وأخرى مقاتلة؛ ومن ثم تبدو ضرورة مراجعة الصورة المغلوطة عن المرأة المصرية التي قيل إنها كانت مكبلة بقيود شتى ومن ثم كانت في حاجة إلى من يحررها مدعيا أن انفتاحها على الحضارة الغربية والتأثر بها هو الذي أخذ بيدها إلى آفاق التحرر.

*يرى البعض أن حركة تحرير المرأة الحديثة في مصر تعود جذورها إلى الحملة الفرنسية، استنادا إلى ما ذكره الجبرتي من تقليد بعض النسوة لنساء الفرنسيين في الملبس ومجاراتهن في السلوك، ولكن فات هؤلاء أن الجبرتي نفسه يشير إلى نفور الناس من مسلك هذه القلة من القاهريات ويلمح إلى أنهن كن أصلا من محترفات البغاء[٢]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يُعثر من خلال البحث على أي تأثير ملحوظ للحملة الفرنسية على المرأة المصرية، أسفر عن تغير في حالها وسلوكها ذي

[١]- عفاف لطفي السيد: مرجع سابق، ص ص ٨٨- ٨٩.
[٢]- رءوف عباس: مصر في القرن التاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٦٠.

بال يمكِّن الباحث أن يشير باطمئنان إليه قائلا إن هذا من مؤثرات الحملة على المرأة! وبدا بجلاء أن أحوال المرأة في تلك الحقبة كانت استمرارا وامتدادا طبيعيا لأحوالها التي سبقت هبوط الغزوة الفرنسية على مصر. وبدا الأمر كأن شيئا لم يكن، فعندما عاد العثمانيون فرحت وزغردت وحين بدا جورهم ثارت وزمجرت وولولت!

* وربما يستدل البعض على انغلاق المرأة واحتجابها في تلك الحقبة بالبرقع الذي كانت تضعه المرأة آنذاك على وجهها! ويمكن الرد على ذلك بلفت الانتباه إلى حقيقة ربما يغفل عنها البعض وهي أن برقع الوجه كان يعد من مظاهر الثراء، وكانت ترتديه نساء الطبقة الوسطى والعليا في المدينة ولم تكن نساء القرية ترتديه في العادة[١]. ورغم ذلك فإن ستانلي لينبول الذي يُستدَل ببعض مشاهداته وتُجتزأ من سياقها للتدليل على عزلة المرأة واحتجابها في (عصر الحريم) هو نفسه وفي الكتاب عينه يصف ما رآه من اندماج المرأة في شوارع القاهرة قائلا: "والفتيات المصريات في أرديتهن الزرق وبراقعهن السود التي تتدلى في غير إحكام وتكشف عن الرقبة الجميلة والوجنة اللطيفة ولا تحجب إلا الفم...كل هذه الطبقات المختلفة يتكون من مجموعها جمهور متدفق محتشد على جانب من دماثة الخلق"[٢]. رغم أن مشاهداته كانت في نهاية القرن التاسع عشر. وهو مشابه مع حالها في بداية القرن نفسه؛ فلم يكن كل النساء في مصر سواء في المدن أو القرى يرتدين البرقع. حتى النسوة اللاتي كن يرتدينه لم يكن يغطين به الوجه أو حتى الرقبة بالإحكام الذي يتصوره البعض!

* يبدو بجلاء من خلال البحث أنه ليس صحيحا أن خروج المرأة الأول لمؤازرة الرجل في العصر الحديث كان في ثورة ١٩١٩م؛ ففي مدة البحث هذه رغم قصرها

١- كينث كونو: مرجع سابق، ص ٨٥.

٢- هناك من تولى حكم مصر كما سبق ذكره في البحث ولكنه لم يمارس السلطة كاملة مثل محمد أبو مرق باشا، وطاهر بك وأحمد باشا والي المدينة وعلى باشا الجزايرلي، فهؤلاء تولوا السلطة لكن لم يمارسوها بشكل كامل أو لم يمارسوها أصلا؛ فأبو مرق تولاها في وجود الصدر الأعظم الذي كان الآمر الناهي على الحقيقة، وطاهر بك تولى قائمقام ولم يكمل شهرا وقتل، وأحمد باشا والي المدينة تولى يوما وليلة، وعلى باشا الجزايرلي قتل قبل أن يصل القاهرة مقر الحكم كما سبق ذكره في البحث.

نسبيا ثبت أنها خرجت ضد كل من تولى الحكم فيها على الحقيقة[١]؛ فقد خرجت ثائرة مؤازرة الرجل ضد الصدر الأعظم في ١١ سبتمبر ١٨٠١م، وخرجت متظاهرة ثائرة محتجة غاضبة وحدها ضد محمد خسرو باشا في ٢٨ فبرارير ١٨٠٣، وخرجت متظاهرة مع الرجل ضد البرديسي في مارس ١٨٠٤، وأخيرا خرجت مؤزارة الرجل ضد خورشيد ١٨٠٥م. وهذا امتداد لدور طبيعي حيوي فعال لبثت فيه أحقابا قبل فترة البحث (١٨٠١-١٨٠٥م) على نحو ما أُشير إليه سريعا في صدر البحث، وفيما تلا ذلك من أحقاب.

*إن نشاط المرأة المصرية في الأعمال الاحتجاجية على نحو ما سبق ذكره في البحث، وحظيان هذا النشاط بالقبول الاجتماعي الحسن، يدل دلالة قاطعة على أنها كان تُعد مشاركة أصيلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعالية وأنه حين استدعى الموقف مقاومة لظلم أو فساد نهضت مساندة للرجل على نحو عكس قدرتها على التفاعل والنشاط (السياسي) مع الرجل أو منفردة عنه.

* إذن لم تكن المرأة المصرية خاملة ولا متخلفة ولم تكن بحاجة لمن يدخلها العصر الحديث كما يروج أنصار المدرسة الاستشراقية الذين يرون أن بداية تاريخ مصر الحديث تبدأ بتأثير الغزوة الفرنسية أو بإنجازات محمد علي، هذه النظرة الاستعلائية الاستشراقية التي تربط الحداثة والنهضة بأوربا باعتبارها المحرك، هؤلاء يعرضون المسألة من منظور أيدولوجي وليس من خلال السياق التاريخي للأحداث الذي ينبغي للمؤرخ الأمين أن يحرص على دراسته. هذه النظرة تقطع السياق وتنفي استمرارية التاريخ حيث صورت الأمور وكأن مصر لم تنهض ولم تعرف الحداثة إلا بمجيء الفرنسيين أو باستقدام محمد علي للأوربيين[٢].

*عصر الحريم الذي قيل عنه: "كان الفصل صارما بين المجتمع الرجالي والمجتمع النسائي؛ فالمعلوم أن هذا النظام الذي ظل سائدا في مصر خلال العصر العثماني قد تركز بين جماعات الأتراك والمماليك من الحكام وأبناء الطبقة الوسطى من

١- استانلي لينبول: مصدر سابق، ص ٢١.
٢- أحمد زكريا الشلق: مرجع سابق، ص ص ٣٩-٤٣. وهذا وصف أميرة سنبل كما ورد عنده.

التجار وكبار الحرفيين من المصريين[1]. والسؤال: كم كانت نسبة أولئك النسوة من مجموع نساء مصر؟ إنها نسبة ضئيلة جدا؛ فهل يمكن سحب انعزالهن على جموع نساء مصر وتصوير تلك العصور على أنها عصور حريم وأن الفصل كان صارما وكانت المرأة في عزلة عن المجتمع. إنه ينبغي توخي الحذر في إصدار أحكام عامة بناء على أوضاع خاصة وقليلة. حتى هذا الفصل لم يكن صارما؛ فهذه نفيسة المرادية وغيرها من نساء أمراء المماليك يدخل عليهن المشايخ. وتحضر النساء دروس مرتضى الزبيدي. والأهم هو ضرورة لفت الانتباه إلى أن الحرملك والسلاملك لا تعني بالضرورة انعزال المرأة؛ فالحياء لدى المرأة من جهة والغيرة لدى الرجل من جهة أخرى كانت من قيم المجتمع الراقية، وهذه القيم كانت وراء هذا الوضع في البيوت. لكن الاختلاط المنضبط بقيم المجتمع كان هو السائد في الشوارع والأسواق فلم يكن هناك أماكن مخصصة للنساء وأخرى للرجال في عمليات البيع والشراء. ولم يكن هناك فصل بين الجنسين إلا في الحمامات العامة.

*ولعل مما يبدد أو يوهن من فكرة انغلاق المرأة –التي تنتمي لطبقات بعينها– داخل الحريم وصرامة الفصل بين مجتمع الرجال والنساء آنذاك، ويلقي بظلال من الشك حول ذلك، وأن نظام الحريم داخل البيوت لم يكن بالقتامة التي يتصورها البعض ما أورده الجبرتي في ترجمته عن الشيخ سليمان الفيومي: "توصل إلى نساء الأمراء وسعى في حوايجهن وقضايهن وصار له قبول زايد عندهن وعند أزواجهن...وأقبلت عليه الهدايا من الأمراء والحريمات...وازداد قدر المترجم (الشيخ سليمان الفيومي) عندهم (أمراء المماليك) وقبوله ومحبته ووجاهته، واشتهر عندهم بعدم قبوله الرشوة ومكارم الأخلاق والديانة والتورع، فكان يدخل بيت الأمير ويعبر إلى محل الحريم، ويجلس معهن وينسرَّون بدخوله عندهم، ويقولون زارنا أبونا الشيخ، وشاورنا أبانا الشيخ فأشار علينا بكذا وكذا ونحو ذلك"[2]. ويُفهم من هذا أن فكرة الحرملك لم تكن بالصورة الصارمة التي يظنها الكثير في الطبقات العليا من نساء المماليك وغيرهن، وها

[1]- يونان لبيب رزق: المرأة المصرية بين التطور والتحرر، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨٧.
[2]- الجبرتي: مصدر سابق، ج ٦، ص ص ٨٢٠- ٨٢٢.

هي رواية الجبرتي تُضْعِف هذه الظنون المتداوَلَة؛ إذ كان أحد الرجال وهو الشيخ الفيومي على صلة مباشرة بنساء الأمراء يسعى في حوائجهن ويتلقى منهن الهدايا ويدخل إلى مقر إقامة الحريم زائرا ويجلس معهن ويستأنسن بدخوله وحديثه ويتشاورن معه!

* وتجدر الإشارة إلى أنه حين زار الرحالة الأوربيون مصر في عصر محمد علي لاحظوا أن المرأة المصرية غير معزولة في أجنحة الحريم كما كانت تصورهن لوحات الفنانين المستشرقين! وسجل أحدهم حين زار مدرسة القابلات[١] أنه وجد عالما طبيبا مسلما يدرس للطالبات اللواتي لم يظهر عليهن أي حرج لبقائهن بوجوه سافرة حتى في وجود رجل أوربي ويصف أن رؤوسهن كانت محاطة بحجاب من القماش الأبيض يغطي الذقن وينساب برشاقة على الكتفين[٢].

* والخلاصة: لقد هدمت كثير من الدراسات النقدية الجادة الأفكار القديمة عن تخلف وجمود هذا العصر، ومن بين ذلك: فكرة انعزال المرأة وتخلفها وبؤس حالها فيما سموه عصر الحريم.

١- افتتحت عام ١٨٣٢م ولم تكن تعلم ما يخص التوليد فقط كما كان يوحي اسمها، بل كانت تعلم المعارف الأساسية للطب الحديث؛ لهذا لم تطلق المؤرخة لافرن كونكي عليهن وصف قابلات بل حكيمات أي طبيبات. خالد فهمي: الجسد والحداثة الطب والقانون في مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٣.

٢- خالد فهمي: مرجع سابق، ص ص ١٢٣-١٢٤.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: الوثائق

أرشيف المحاكم الشرعية:

ـ محكمة الباب العالي: المجموعة ٣٢٣،رقم ٦٨٢،٦٥٠،٦٤١،٦١٤،٤٨٨،٤٥٠،٨٧، ١٢١٦،٧٣١،٧٠٢هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ: المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٧٥، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة ٣٢٣، رقم ٥٢٣،١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة٣٢٣، رقم ٦٢٨، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة٣٢٣، رقم ٣١٩، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة٣٢٣، رقم ٦٩٥، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٩٨، ١٢١٦/ ١٨٠١-١٨٠٢، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة ٣٢٣، رقم ٢٢، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــــ : المجموعة٣٢٣، رقم ٣٢٦، ١٢١٦هـ/١٨٠١-١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

محكمة القاهرة: عينة عشوائية من ١٨٠١ وما تلاها بها عدة قضايا لنساء كن ناظرات أوقاف، دار الوثائق القومية، القاهرة.

محكمة المنصورة: ٤٦/ ١٣٨/ ٣٧/، ٥ رجب ١٢١٦هـ/الموافق١١/١١/١٨٠١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــ : ٤٦/ ١٣٨/ ٣٧/، ١٣ شعبان ١٢١٦ه/الموافق١٩/١٢/١٨٠١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــ : ٤٦/١٣٨/٣٧/، ملف١٣، د. ت، والراجح أنه رجب١٢١٦ه/الموافق نوفمبر ١٨٠١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ـــــــــــ : ٣٧/١٥٨/ ، جمادى الآخرة ١٢١٧ه/الموافق أكتوبر ١٨٠٢م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

ثانيا: مصادر ومراجع باللغة العربية

- إجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٧.
- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة،١٩٧٩.
- أحمد زكريا الشلق: الحداثة والإمبريالية الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦.
- استانلي لينبول: سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، إدوار حليم، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٥١.
- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩١.

ـــــــــــ: المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م، ترجمة بشير السباعي، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠١م.

- السيد أحمد فرج: المؤامرة على المرأة المسلمة تاريخ ووثائق، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٥.
- ج. دي شابرول: وصف مصر، ج١، المصريون المحدثون، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م.

- جلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت.
- جوديث تاكر: النساء في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة هالة كمال، المركز القومي للترجمة، عدد ١٢١٤، القاهرة، ٢٠٠٨.
- خالد فهمي: الجسد والحداثة الطب والقانون في مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٤.

رفاعة الطهطاوي: تخليص الإبريز في تلخيص باريز، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٨.

- رءوف عباس: مصر في القرن التاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.
- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- سمير عمر إبرهيم: الحياة الاجتماعية في القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- كرستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندرواس، مراجعة د. محمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- كينيث كونو: فلاحو الباشا، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- عبد العزيز الشناوي: عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد العزيز جمال الدين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلد٥، والمجلد٦، ط٢،القاهرة، ٢٠١٢.
- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـــــــــــــــــ : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج٢، المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

-عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي، المجلد الثاني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٣.

ـــــــــــــــــ: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٦.

- عبد المنعم الجميعي: صفحات من تاريخ المرأة المصرية في العصر الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

- عراقي يوسف السيد: الوجود العثماني المملوكي في مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

- عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، المركز القومي للترجمة، ط٢، القاهرة، ٢٠١٦.

- علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية، ج١، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

- عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.

-محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.

- محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١، الجزء الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.

- محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

- محمود متولي: عمر مكرم صوت الحرية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة رواد الحركة الوطنية، ٢، القاهرة، ٢٠٠٨.

- ناصر سليمان: التاريخ الاجتماعي للجواري في مصر قبيل عصر التحديث، عدد١،

مجلةأسطور،المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،يناير ٢٠١٥

- نقولا الترك: حملة بونابرت إلى الشرق مخطوطة نقولا الترك، دراسة وتحقيق: أمل بشور، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣.
- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، مكتبة الأسرة، القاهرة،٢٠١٦م.
- لطيفة سالم: المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨.
- يوسف بن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- يونان لبيب رزق: المرأة المصرية بين التطور والتحرر، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٢.

مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٥.

ثالثا: مراجع أجنبية

- Owen, R.: Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development, Oxford University Press, 1969.
- Lane, E. W. : The manners & customs of the modern Egyptians, London, J.M. Dent, 1963.
-Lewis, B. : The Emergence of modern Turkey Studies in middle Eastern history,London, 1961.
- Hanotaux, G. :Histoire de la nation egyptienne, tome v, l'egypte turque, pachas et Mameluks du xvie au xviiie siecle, l'expedition du general onaparte, Broché – 1 janvier 1934.
.- Gaston Homsy, M. :Un Egyptien colonel dans L'armee de Napoleon B.I.E. Vol. X. (1928). & Deherain, Histoire,. Vol.V. Top of Form